جامعة الأزهر

كلية البنات الإسلامية بأسيوط

تنوع مصادر السماع، وأثره في الدراسات النحوية (الحديث النبوي الشريف أنموذجاً)

إعداد

د/ شيماء محمد علي طه

مدرس بقسم اللغويات، كلية البنات الإسلامية بأسيوط،

جامعة الأزهر، مصر.

المؤتمر العلمي الدولي الثاني

الحضارة الإنسانية في التراث العربي والإسلامي

أصالة الأثر.. عالمية التأثير

(في الفترة من ٨ إلى ٩ فبراير ٢٠٢٥م)

الجزء الثاني

١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

"تنوع مصادر السماع، وأثره في الدراسات النحوية (الحديث النبوي الشريف أنموذجاً)"

د/ شيماء محمد علي طه

قسم اللغويات ، كلية البنات الإسلامية بأسيوط، جامعة الأزهر

البريد الالكتروني: Shimaataha78@azhar.edu.eg

الملخص:

إن علم العربية بحر يموج بالكثير من المسائل النحوية، والشاهد النحوي للنحاة ذخيرة حجة وبرهان، بل هو النحو بعينه، لذا حظي بمنزلة كبيرة في علم النحو حتى آلى النحاة على أنفسهم أن يكون لكل قاعدة شاهد، وكأنهم رأوا أن كلامهم بلا دليل يرد عليهم، فكدّوا أذهانهم لتعزيز مسائلهم النحوية بالاستشهاد بشواهد من مصادر متعددة، وهي: القرآن الكريم، وأقوال العرب، والحديث النبوي الشريف.

الهدف من البحث: بالرغم من أن الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للتشريع، فقد عزف النحويون الأوائل عن الاستشهاد به ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وثوقهم أنه من كلامه (ﷺ) لجواز رواية الحديث بالمعنى وعدم وثوقهم من رواة الحديث لاختلاط العرب بالأعاجم، ثم جاء بعدهم من استشهد بالأحاديث الصحيحة جمله سواء أكانت طوالًا أم قصارًا، ومن اقتصر على الاستشهاد بالقصار فقط دون الطوال.

وفي هذا البحث أراد الباحث أن يبين حجة كل فريق، وأثر مذهبه على الدراسات النحوية(حيث حرمت اللغة من الثروة اللغوية العظيمة عند من لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف، وأثرى الدراسات النحوية من استشهد به) وسيأتي هذا في البحث_ إن شاء الله (تعالى) _ ، فضلًا عن الاستزادة من علم العربية بدراسة النحو من خلال دراسة الشواهد النحوية باعتبارها أصل القواعد، وبالتالي أضيف للمكتبة العربية ما يسهم _ ولو بجزء يسير_ في خدمة اللغة العربية ببيان أثر تنوع هذه الشواهد النحوية (وبخاصة الحديث النبوي الشريف) في الدراسات النحوية.

ولتحقيق الهدف من البحث فقد اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي، الوصفي، التحليلي

أما خطة البحث فقد جاءت في المقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة فيها أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: مصادر، السماع، الدراسات النحوية، الحديث النبوي.

The Diversity of Sources of Listening and Its Impact on Grammar Studies (The Prophetic Hadith as a Model)

Shaimaa Mohamed Ali Taha
Department of Linguistics, Faculty of Islamic Girls, Asyut University, Al-Azhar University, Egypt
Email: Shimaataha78@azhar.edu.eg

Abstract

The Arabic language science is a vast ocean that is full of numerous grammatical issues. The grammatical evidence for grammarians is a treasure of proof and argument; it is grammar itself. Therefore, it holds a great position in grammar science, to the extent that grammarians required that each rule should have evidence, as if they saw their words without evidence could be refuted. They exerted great effort in reinforcing their grammatical issues with evidence from multiple sources, namely: the Holy Quran, the sayings of the Arabs, and the Prophetic Hadith.

Objective of the Research Although the Prophetic Hadith is the second source of legislation, early grammarians refrained from citing it, due to their lack of trust in its authenticity, as they were unsure if it was truly the speech of the Prophet (peace be upon him) because of the permissibility of narrating hadiths in meanings and due to the untrustworthiness of some hadith narrators, especially with the mixing of Arabs and non-Arabs. Later on, some scholars began to cite correct hadiths, both long and short, while others limited themselves to quoting only the shorter ones. This research aims to clarify the justification behind each group's stance and the impact of their approach on grammar studies. The research highlights how the absence of the Prophetic Hadith in grammatical studies deprived the language of a rich linguistic resource, while those who cited it enriched grammatical studies. This research also seeks to enhance Arabic science by studying grammar through the study of grammatical evidence, which forms the foundation of grammar rules. Therefore, it will contribute, even if modestly, to the Arabic library by demonstrating the impact of grammatical evidence (particularly the Prophetic Hadith) on grammar studies and grammatical writings.

To achieve the research's goal, the researcher followed the inductive, descriptive, and analytical methods. The research is structured into an introduction, three sections, and a conclusion that presents the main findings.

Keywords: Sources, Hearing, Studies, Grammar, Hadith, Prophetic..

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليماً كثيرًا،

وبعد:

فإن من المجمع عليه أهميةَ الشواهدِ، والاستشهاد في علوم العربية، وعلى رأسها علم النحو، فقد حظيت الشواهد بمنزلة كبيرة حتى آلى النحاة على أنفسهم أن يكون لكل قاعدة شاهد، فكدّوا أذهانهم؛ لتعزيز مسائلهم النحوية بالاستشهاد من مصادر متعددة، وهي: القرآن الكريم، وأقوال العرب، والحديث النبوي الشريف. وهذه هي مصادر السماع الثلاثة التي تشكل قسماً مهماً من تراثنا اللغويّ عامة، والنّحوي منه بشكل خاص، فعليها صيغت قواعدُ النحو، وحولها دارت اختلافاتُ النحاة في مذاهبهم النحوية، وهي تعد أحدَ الموضوعاتِ التي استهوت عدداً غيرَ قليل من الدارسين وشغَلت أذهانَ الكثير من القدامى، ولا تزال تشغل أذهانَ الكثير من المحدثين؛ لأنها تيسّرُ الفهم وتشعّبُ البحث. ونظراً لأهمية هذه الشواهد التفت النحاة حولها، فرفدوا النحو بشواهد غزيرة، يستخرجوها من كتاب الله (تعالى)، وكلام العرب، وسنة رسوله (ﷺ)، فباتت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد، واستحضاره إياها وقت الحاجة، وقد بالغ الكوفيون في الاعتناء بالشواهد والأشعار، فقبلوا كل الاشعار التي وصلتهم وأخذوا عن العرب كلهم (البدو، والحضر) فكانت مصادر الدارسين سخية في مدِّهم بما يحتاجون إليه من أصول، وشواهد، وأمثلة، فقعدوا قوانين النحو اعتماداً على تلك المصادر. وبالنظر في كتب النحاة نجد أنهم قد اعتمدواْ على هذه الشواهد في وضع قواعدهم، واحتل الشعر المرتبة الأولى في اعتمادهم ، يليه القرآن، بينما يظل الحديث قليلاً بالنسبة لهما عند النحويين القدامى، وظل الأمر كذلك حتى جاء الأنباري، والسهيلي، وابن خروف، وابن مالك، ومن تبعهم فأكثرواْ من الاحتجاج بالحديث، وجعلوه مصدراً مهماً للتقعيد النحوي، فجاءت كتبهم ثروة ضخمة من المسائل النحوية، أثرت الدراسات النحوية، ولما لا ؟ وهو كلام خير من نطق بالضاد (عليه أفضل الصلاة والسلام)، ثم تبعهم النحويين في ذلك، حتى

جاء الشاطبي الذي احتج بالأحاديث القصار، ورفض الاستشهاد بالاحاديث الطوال؛ لعدم الوثوق أنها من لفظه(ﷺ).

وإذا طالعنا كتب ابن مالك، ومن تبعه من النحويين لوجدنا كتبهم موسوعة نحوية ضمت الكثير من شواهد الحديث؛ لتكشف لنا أثر الحديث الشريف في إغناء اللغة العربية، وإمدادها بأساليب تزيد في سعتها وثروتها، وتبرز لنا قيمة الحديث الشريف، وأثره في الدراسات النحوية.

وقد اعتبر علماء الحديث أن دراسة قواعد النحو أمر ضروري وهام لدارسي الحديث الشريف؛ ليتخلصُ به من شَيْنِ اللحنِ والتحريفِ. وهناك الكثير من الدراسات قديماً وحديثاً حول الشاهد الشعري،والأمثال،والقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف (كل واحدة منها على حده)، فأردت أن أجمع هذه المصادر النحوية، وأبيّن ما ينطوي على اجتماعها، وتنوعها من أثر في الدراسات النحوية سواء أكانت هذه المصادر من القرآن أو السنة أو الشعر أو النثر، لذا كان اختياري لهذا الموضوع، وهو: (تنوع مصادر السماع، وأثره على الدراسات النحوية "الحديث النبوي الشريف أنموذجاً")

وتهدف هذه الدراسة إلى:

١- تسليط الضوء على قضية هامة، وهي الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو، ومن خلال هذه الدراسة نتوصل إلى مكانة الحديث النبوي الشريف في اللغة العربية، وما هي أهم آراء، وحجج المجوزين للاستشهاد به، وعلامَ استند المانعون،وما هو الصواب؟ وأثر كل مذهب على الدراسات النحوية.

٢- الكشف عن مدى علاقه الحديث النبوي الشريف بالنحو، واللغة العربية، وقواعد الإعراب.

٣- الإضافة للمكتبة العربية_ ولو بجزء يسير_ ببحث مهم عن أثر هذه المصادرفي الدراسات النحوية. فلكل واحدة من هذه المصادر لها أثر في الدراسات النحوية، ولا شك أن اجتماعها يثري الدراسات النحوية بشكل أكبر.

٤- دراسة بعض الأحاديث النبوية للوصول إلى معرفة مدى علاقتها بالقاعدة النحوية.

٥- إبراز أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي، وأثره في إغناء اللغة، وإمدادها بأساليب تزيد من سعتها، وثروتها.

٦- بيان أثر تنوع مصادر السماع على الدراسات النحوية.

ولتحقيق الهدف من البحث،اتبع الباحث المنهج الاستقرائي،الوصفي،التحليلي، وتم تقسيم البحث إلى ما يلي:

المقدمة:وفيها الهدف من البحث، والمنهج الذي سرت عليه ، وخطته.

التمهيد: وفيه الحديث عن الشواهد النحوية: "تعريفها، والغرض منها، وفائدة دراستها،ومعيار الشاهد النحوي الصحيح، ويعقبه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر السماع، وأثرها في الدراسات النحوية.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بين القبول والرفض، وفيه حجية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ومناقشة الآراء، وبيان الراجح من وجهة نظر الباحث.

المبحث الثالث: أثر الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في الدراسات النحوية من خلال دراسة تطبيقية على بعض الأحاديث النبوية الشريفة؛ لتكون شاهداً وأثراً على التلازم القائم بين الحديث والإعراب، ومنه إلى أثره على النحو عامة، ثم عن أثر تنوع هذه المصادر على الدراسات النحوية، وأخيراً فهذا هو بحثي أسأل الله (تعالى) أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، فإن وُفقت فيه، فذاك فضل الله يأتيه من يشاء،وإن كان غير ذلك، فمن نفسي، ومن الشيطان،أسال الله تعالى أن يجنبنا الزلل، ويرزقنا التوفيق في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحثة: شيماء محمد علي طه

مدرس بقسم اللغويات – كلية البنات الإسلامية بأسيوط

التمهيد

يعتبر السماع أحد الأصول النحوية التى اعتمد عليها النحاة في التقعيد النحوي، ويقصد به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فيشمل كلامه (تعالى)، وكلام نبيه (ﷺ)،وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر[١]، ولا يخلو المسموع أن يكون مطرداً أو شاذاً، فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام من الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً.[٢] وعلى هذا فتتمثل مصادر السماع في كلام الله (تعالى)،وكلام نبيه(ﷺ)،وكلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً ، تلك هي الشواهد النحوية التي اعتمد عليها النحويون في توضيح وتبسيط القواعد النحوية، والمراد بالشاهد لغة: اسم فاعل من (شهد)، والشهادة معناها: خبرٌ قاطع[٣]، والشاهد: اللِسان[٤] وفي تهذيب اللغة: أن الشاهد هو العالم الذي يُبين ما علمه، وشهد الشاهد عند الحاكم: إذا بيّن ما يعلمه وأظهره[٥]، وإلى هذا المعنى ذهب ابن سيده في المحكم[٦]،وقيل:(شهد) أصل يدل على حضور وعلم وإعلام،[٧] والشاهد أيضاً:من يؤدي الشهادة، الدليل.[٨]

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ط/ ٢، دار البيروتي دمشق للنشر صـ ٣٩.

(٢) ينظر: السابق صـ ٤٩. وسوف يأتي شواهد لكل نوع منهما .

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري تح/أحمد عبد الغفور عطار ط/٤ ٢/٤٩٢ مادة ش هـ د، ولسان العرب لابن منظور ط/٣ دار صادر ٣/٢٢٩ مادة (ش هـ د)، ومختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، تح/ يوسف الشيخ محمد ط/٥ المكتبة العصرية والدار النموذجية (بيروت –لبنان) صـ ١٦٩

(٤) ينظر: الصحاح ٢/٤٩٥، وتاج العروس للزبيدي ط/ دار الهداية ٨/٢٥٧ مادة (شهد).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري تح/محمد عوض ط/إحياء التراث بيروت ٦/٤٧ مادة (ش هـ د)

(٦) ينظر: المحكم لابن سيده تح/عبدالحميد هنداوي/دار الكتب بيروت ٤/١٨١ مادة (ش هـ د) ، وتاج العروس ٨/٢٥٤

(٧) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ط/ دار الفكر ٣/٢١ مادة (ش هـ د)

(٨) ينظر: المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة/دار الدعوة للنشر ١/ ٤٩٧.

ونلاحظ من هذه التعريفات جميعاً أن الشاهد لغة يدور حول ستة معان ، وهي: – الخبر القاطع ، والحضور والعلم، والإعلام، واللسان، والدليل، وأرى أن أقربها للمعنى الاصطلاحي هو الدليل، حيث يكون الشاهد حجة وبرهاناً على القاعدة النحوية. أما تعريفه اصطلاحاً فغير موجود في كتب النحويين أو عند شراح الشواهد؛ وذلك لأن اهتمام النحويين كان منصباً على ذكر البيت، ووجه الاستشهاد به؛ للوصول إلى القاعدة النحوية، وكذلك كان اهتمام شراح الشواهد معللين سبب مجيء البيت، وهل طابق القاعدة النحوية فيحكم عليه بالصحة أو خالفها، فيحكم عليه بالضرورة ؟ وقد وجدت له تعريفين:

أولهما: أن الشواهد في النحو أخبار قاطعة موثقة، يسوقها علماء اللغة عن الناطقين بها، والاستشهاد على هذا هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر ونثر.[1]

وثانيهما: أن الشاهد هو كلام لمن يوثق بعربيتهم يؤتي به إثباتاً لقاعدة من قواعد النحو، ويكون هذا الشاهد من القرآن الكريم(هو أصح المصادر التي تقوم عليها قواعد العربية على أسس سليمة) ، ومن الحديث النبوي الشريف إذا صح إسناده إلى النبي (ﷺ) أو القبائل التي أخذت عنهم اللغة، مثل: قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة[2].

نخلص من ذلك أن الشواهد النحوية هي النصوص التي تستخدم لتوضيح، وتبسيط القاعدة النحوية ، وهي ضرورية لفهم وتعلم النحو، وتطبيقه في اللغة العربية، وتشتمل الشواهد النحوية على عينات مأخوذة من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب؛ لتوضيح قواعد اللغة، واستخداماتها المختلفة ، وبناء على ذلك فلدراسة هذه

---

(١) ينظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة د/ محمد عيد ط/ ٣ ١٩٨٨ م عالم الكتب صـ ٨٦ .

(٢) ينظر المعجم المفصل في النحو العربي د/ عزيزه فوّال، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ ١ صـ ٥٦١

الشواهد النحوية فوائد عظيمة، وهي: –

إن دراسة هذه الشواهد تساعد على فهم الألفاظ، واستخدام العبارات بطريقة صحيحة ، وكذلك فهم اللهجات المختلفة وقواعدها، وبالفهم الدقيق لهذه الشواهد النحوية نستطيع أن نفهم الفروق الدقيقة في القواعد، فيتحسن لدى الدارس مهارتا القراءة والكتابة، وبالتالي يصبح أكثر وعياً بقواعد اللغة، ومعرفة استخدامها في سياقات مختلفة، ونتمكن من فهم القواعد النحوية، وتطبيقها بشكل أفضل مما يؤدي إلى توسيع رقعة الدراسات النحوية، ونقلها من مرحلة تقعيد القواعد ودراستها إلى تطبيق هذه القواعد على اللغة بشكل أفضل، ولا يخفى أن هذا التطور يثري الدراسات النحوية، وهو ما يرجوه الباحث.

وللشاهد النحوي معيار، فلا يجب قبول أي شاهد للاستدلال على القاعدة النحوية، لكن يجب التحقق أولاً من صحته، وهناك خطوات للتحقق من صحة الشاهد النحوي ، وهي :–

قراءة المصدر الذي يحتوي على الشاهد ، والتأكد من أنه موثوق به ، وأيضاً التحقق من السياق الذي جاء فيه الشاهد للتأكد من أنه ينطبق على القاعدة النحوية المرادة، ومعرفة ما إذا كانت هناك شواهد أخرى في مصادر أخرى تتحدث عن نفس القاعدة النحوية، فإذا وجدت (وهو الغالب) كان ذلك تأكيداً لصحة الشاهد، والوثوق به، وكذلك معرفة آراء الخبراء فيه، ومثل ذلك كثير في كتب النحو، فهذا سيبويه (إمام النحاة) يذكر عبارة: حدثني من يوثق به من العرب ، سألت الخليل ، وغيرهما من العبارات التي تدل على أنه كان يسأل الخبراء عن شواهده؛ ليطمئن على صحة استدلاله بها على القاعدة النحوية .

ويبدو خلال دراستي أن النحويين قد ساروا على هذه الخطوات، وذلك واضح في كتبهم، فهم لم يأخذوا الشاهد إلا من العربي الموثوق بلغته، ويتحققوا من سياق الشاهد لمعرفة ما إذا كان ينطبق على القاعدة النحوية فيأخذوه أم لا فيتركوه، كما عززوا القاعدة بشواهد أخرى، فكثيراً ما نجد النحوي يستدل بأكثر من شاهد سواء أكان من القرآن أم

من الحديث النبوي الشريف أم من كلام العرب لتوثيق آرائه النحوية. وبالنظر في كتب النحويين يتضح أن الشاهد النحوي قد جاء لأغراض مختلفة، وهي:

١) **بناء القاعدة النحوية**:_مثاله ما ذكره المرادي عندما تحدث عن أنواع الاختصاص فقال:[١] (المعرف بالإضافة ؛كقوله (ﷺ):[٢] "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، وكذلك ما ذكره ابن هشام لحذف (كان) واسمها كثيراً بعد (لو) بقوله (ﷺ)[٣]: " التمس ولو خاتماً من حديد"[٤] ، ومثله كثير.[٥]

٢) **توثيق القاعدة النحوية**: مثاله ماورد عند ابن مالك في جواز إفراد الفعل وجواز اقترانه بـ (قد) إذا كان ماضياً مثبتاً واقعاً في صدر الجملة المجاب بها القسم، ووجدت استطالة، كقوله تعالى[٦] "والسماء ذات البروج واليوم الموعود وشاهد ومشهود قتل أصحاب الأخدود"، وقوله[٧]:" قد أفلح من زكاها".[٨]

٣) **ترجيح قاعدة على أخرى**:_مثاله ما استدل به ابن مالك لترجيح مذهب الفراء القائل بجواز مجيء لفظ المضاف جمعا إذا أمن اللبس قياساً، وذلك إذا لم يكن المضاف

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي تح/عبدالرحمن علي سليمان ط/١ دار الفكر ١١٥٠/٣.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط تح/ طارق بن عوض الله ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين للنشر ٢٦/٥ رقم٤٥٧٨ بلفظ: "إنا معشر الأنبياء لا نورث"

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تح/محمد زهير، ط/١ دار طوق النجاة ١٧/٧ برقم ٥١٣٥ باب السلطان السلطان ولي.

(٤) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام تح/يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر ١/ ٢٥٥.

(٥) ينظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك تح/عبدالرحمن السيد، ود/محمد بدوي،ط/١، هجر للطباعة ١/ ٨٣، ٨٤، ٣ /١٢٣، وأوضح المسالك ٨٢/٢ والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ/خالد الأزهري،ط/١ دار الكتب العلمية بيروت_لبنان ٦٥٣/١

(٦)سورة البروج الآيات ١-٤.

(٧) سورة الشمس الآية/٩

(٨) ينظر شرح التسهيل ٢١٣/٣، ومثال آخر ٣/ ٢١٤

جزئي المضاف إليه ،ولا كجزئيه، حيث قال[١]:- ورأيه في هذا أصح؛ لكونه مأمون اللبس مع كثرة وروده في الكلام الفصيح، كقوله (ﷺ) لأبي بكر وعمر – رضي الله عنهما-[٢]:" ما أخرجكما من بيوتكما".

وكذلك ترجيحه لمذهب ابن درستويه (القائل بجواز مجيء (أجمعين) حالاً) على مذهب الفراء (الذي اقتصر على مجيئها للتوكيد فقط) ،حيث قال عن مذهب ابن درستويه[٣]:-"وما ذهب إليه هو الصحيح؛ لأنه قد صح بضبط الثقات من قول النبي (ﷺ):[٤] " انما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائماً ،فصلوا قياماً، وإذا صلى جالساً، فصلوا جلوساً أجمعين " "، وأيضاً ترجيح الأزهري لمذهب الكوفيين ،والأخفش، والمبرد ،وابن درستويه القائل بجواز مجيء (مِن) الجارة لابتداء الغاية الزمانية على مذهب أكثر البصريين مستدلاً بقوله تعالى[٥] "من أول يوم أحق أن تقوم فيه"، وقول أنس – رضى الله عنه[٦]: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"[٧]

٤) الرد على رأي أو على القاعدة النحوية:

فمن الأول ما أورده ابن مالك في مسألة اتصال الضمائر وانفصالها : وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي (ﷺ):"فإن الله

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٠٧/١.

(٢) اخرجه مسلم في صحيحه تح/محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث بيروت ١٦٠٩/٣ برقم ٢٠٣٨ باب استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه

(٣) شرح التسهيل ١٥٧/٣

(٤) أخرجه أحمد في مسندة تح/شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد،وآخرون ط / الرسالة ٥٠/١٢ رقم ٧١٤٤ باب مسند أبي هريرة رضى الله عنه .

(٥) سورة التوبة من الآية / ١٠٨.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحة ٢٩/٢ رقم ١٠١٦ باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء.

(٧) ينظر التصريح ٦٣٨/١.

ملككم إياهم ،ولوشاء ملكهم إياكم".[١].

ومن الثاني استدلال ابن هشام على أن إضافة المصدر إلى مفعوله، ورفعه الفاعل غير مختص بالضرورة بما ورد في الحديث:[٢] "وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً" أي: أن يحج البيتَ المستطيعُ[٣].

٥) مجيء الشاهد لتوضيح معنى شاهد آخر، وليس للاستدلال النحوي:

ومن ذلك استشهاد ابن مالك بقول الرسول (ﷺ):[٤] "بعث النارُ "-أعاذنا الله منها- توضيحا لمعنى الآية:[٥] "إنّ عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين" فمعنى الآية - والله أعلم -:(إنّ عبادي ليس لك عليهم سلطان ،ولا على غيرهم إلا من اتبعك من الغاوين).[٦]

(١) ينظر شرح التسهيل ١٤٩/١ ومثله أيضا في ٤٤/٣ – ٤٦ ، ٦٠ ،٨٧ ، ٢٧٣/٣ ، ٢٨٥ ، وتوضيح المقاصد ١٦١٩/٣ ، والتصريح ٥٣/٢.

(٢) أخرجه الصنعاني في مصنفه تح/حبيب الرحمن الأعظمي،ط/٢ المجلس العلمي للنشر ١٢٥/٣ رقم ١٢ ٥٠ باب من ترك الصلاة .

(٣) ينظر أوضح المسالك ١٧٧/٣

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣٨/٤ رقم ٣٣٤٨ باب قصة يأجوج و مأجوج.

(٥) سورة الحجر من الآية ٤٢

(٦) شرح التسهيل ٢٦٥/٢

المبحث الأول

(مصادر السماع)

تتمثل مصادر السماع في كل ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فيشمل كلامه (تعالى)، وكلام نبيه (ﷺ)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولدين نظما ونثراً عن مسلم أو كافر[١] ، وقد نص الأنباري على أن مصادر السماع من المتواتر، وهي دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[٢] ،وقد بني النحويون قواعدهم النحوية على هذه المصادر، وسوف أتناول كل واحدة منها بالتفصيل لبيان أثرها على الدراسات النحوية.

أولاً القرآن الكريم، وقراءاته القرآنية:

اتفق العلماء على أن لغة القرآن الكريم هي الأرقى، وعليها يقاس كل الكلام مهما كان قائله، فإن وافقه فهو الفصيح، وإلا عدّوه من اللهجات المرغوب عنها. والمراد بالقرآن هو الوحي المنزل على محمد(ﷺ) للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف الفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها من تخفيف وتشديد، وغيرها[٣]. ولابد للمتلقي من المشافهة؛ لأن القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع، والمشافهة. وقد عرَّف ابن الجزري القراءات بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوا لناقله.[٤]

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو صـ ٣٩.

(٢) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري تح/ د: أحمد عبد الباسط، دار السلام ط/ ١ صـ ٨٣، والمزهر للسيوطي ،تح/فؤاد علي منصور، ط/١ دار الكتب العلمية ١/ ٨٨.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي، تح/محمد أبو الفضل إبراهيم ط/١ ١/ ٣١٨، والقراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها لعبد الحليم بن محمد الهادي قابه، ط/ ١ الغرب الإسلامي ص ٢٦، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف د/ عبد الهادي الفضلي مركز الغدير للنشر بيروت لبنان ط/ ٤ ص ٦٧.

(٤) ينظر منجد المقرئين لابن الجزري ،ط/١ دار الكتب صـ ٩ والقراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها، حجيتها ،وأحكامها صـ ٢٥

فالقرآن نقل إلينا لفظه ونصه كما أنزله الله (تعالى) على نبينا محمد (ﷺ)، ونقلت إلينا كيفية أدائه كما نطق به الرسول (ﷺ) وفقا لما علَّمه جبريل (عليه السلام). وقد أولاه الله عناية خاصة ليكون في منأى عن التحريف والتبديل، وتكفله بحفظه ،وتيسير قراءته. وقد وضع العلماء شروطاً ثلاثة للقراءة الصحيحة التي يحتج بها، وهي: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه ،وموافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.(١) ومتى توافرت هذه الشروط الثلاثة في القراءة كانت متواترة، وقد عرفها ابن الجزري بأنها كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها.(٢) ومتى اختل ركن من هذه الأركان كانت القراءة ضعيفة أو شاذة.

وبناء على هذا لا يجب أن تغتر بأي قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ونطلق عليها صحيحة إلا إذا دخلت في هذا الضابط(٣).

والقراءات الشاذة هي التي فقدت عنصراً مهماً من عناصر الصحة والسلامة، لكن هذا لم يبعدها كثيراً عند الإفادة منها مع القراءات المتواترة، بل كانت رافداً مهماً من روافد اللغة العربية، وتظهر أهميتها في المؤلفات الكثيرة على اختلافها، فكتب معاني القرآن وإعرابه تهتم كثيراً بالشواذ، وكذلك اهتمام النحويين بها لا يخفى على أحد، لذا يقول السيوطي(٤): " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها على مثل ذلك الحرف بعينه ...وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ،وإن أُختلف في الاحتجاج بها في الفقه".

وقد أصاب السيوطي في قوله، وبناء عليه لا ينبغي أن تُرد القراءة الشاذة، لكونها خالفت منهجاً معيناً، ولا ينبغي أن يُستدل بها على قاعدة مطردة إذا خالفت القياس.

---

(١)ينظر: منجد المقرئين ص ١٨، والقراءات القرآنية د/ عبد الهادي الفضلي صـ ٦٠ ،٦٢.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ،تح/علي محمد الضباع،دار الكتب ٩/١.

(٣) ينظر النشر ٩/١ -١٠.

(٤) الاقتراح صـ ٣٩.

كما تكمن أهميتها في إفرادها في مؤلفات خاصة جمعت الشواذ من أول القرآن إلى آخره؛ كالمحتسب لابن جني، وإعراب الشواذ لابن خالويه، وللعكبري أيضاً، وكذلك عناية النحويين بتوجيهها مع المتواترة، وقد اعتبر النحويون القراءات القرآنية مصدراً مهماً من مصادرهم النحوية التي اعتمدوا عليها في تقعيد القواعد النحوية، وهذه بعض الأمثلة لتلك القراءات التي احتج بها النحاة في كتبهم- :

احتج سيبويه بقراءة:[١]" ثم لم تكن فتُنتهم إلا أن قالوا"،وقراءة:" تلتقطه بعضُ السيارة"على تأنيث الفعلين (تكن،وتلتقطه)؛ لكون فاعله مؤنثاً[٢]، كما احتج بقراءة: [٣]"وكذلك زَين لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم" برفع (الشركاء) على حذف الفعل لدلالة المعنى عليه[٤]،وفي المقتضب: أنه لما قال: (قتل أولادهم) تم الكلام ،فقال :"شركاؤهم" على المعنى، لأنه علم أن لهذا التزيين مزيناً، فالمعنى (زيَّنه شركاؤُهم) ،[٥] كما استدل بقراءة ابن مسعود[٦]:" وأُنزِل الملائكة تنزيلاً "على مجيء المصدر على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، فقال:[٧] " لأن معنى (أُنزل ونزَّل) واحد".

---

(١) سورة الأنعام من الآية ٢٣. وهي قراءة ابن كثير في رواية قنبل، وابن عامر،و حفص عن عاصم بالتاء ورفع فتنتهم .ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد،تح/شوقي ضيف،ط/٢ دار المعارف صـ ٢٥٤.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه،تح/عبدالسلام هارون،ط/٣ ٥١/١ .

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٣٧ .وهي قراءة جمهور القراء عدا ابن عامر. ينظر: السبعة في القراءات صـ ٢٧٠

(٤) ينظر الكتاب ٢٩٠/١ .

(٥) ينظر: المقتضب للمبرد ،تح/محمد عبدالخالق عضيمة،ط/عالم الكتب بيروت ٣ / ٢٨١.

(٦) سورة الفرقان من الآية ٢٥ .وهذه قراءة ابن مسعود ،والأعمش. ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ،تح/ عبدالسلام عبدالشافي،ط/١ دار الكتب ٤ / ٢٠٨ ، وتفسير القرطبي ط/٢ دار الكتب المصرية ٢٤/١٣

(٧) الكتاب ٨٢/٤ ، وينظر : الأصول في النحو لابن السراج ،تح/عبد الحسين الفتلي،ط/الرسالة ٣ / ١٣٤.

وليس عجباً أن يحتج الكسائي بالقراءات القرآنية؛ ليؤيد بها كل ما ينتهي إليه من لغات العرب دون أن يخرج عن القياس النحوي، إذ هو قارئ قبل أن يكون نحوياً، ومن احتجاجه بالقراءات ما يلي: –

احتجاجه بقراء ته بالرفع[١] "وزلزلوا حتى يقولُ الرسول"لأنه إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل[٢].

واحتجاجه بقراءة[٣]: " ثواباً من عند الله" على أن (ثواباً) منصوب على القطع[٤]،ومثله نصب (نصيباً) في قوله[٥]:"مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً"، على القطع.[٦] كما استدل المبرد بكثير من القراءات[٧] ،وتبعه كثير من النحويين[٨]. وقد تعنت بعض النحويين القراءات القرآنية، وحاولوا إخضاعها لأقيستهم النحوية، وأن ما خالفها ردوه، وحكموا عليه بالخطأ حتى لو كانت القراءة متواترة ، ومما يدلل على ذلك ما يلي:

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢١٤ وبالرفع قراءة نافع وحده .ينظر الحجة للقراء السبعة للفارسي،ط/٢ دار المأمون دمشق ٣٠٥/٢ ، وحجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة ، تح/سعيد الأفغاني،ط/الرسالة صـ ١٣١

(٢) ينظر معاني القرآن للكسائي دار قباء للنشر ط/ ١٩٩٨ م صـ ٨٧، ٨٨.

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٩٥، وعليها رسم المصحف.

(٤) ينظر معاني القرآن للكسائي. ص ١٠٩ ،وهي على البصريين مصدر مؤكد ،وذهب الفراء إلى أنها مفسر. ينظر معاني القرآن للفراء ،ط/١ المصرية ٢٥١/١، وإعراب القرآن للنحاس ،ط/١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩/١، ومشكل إعراب القرآن للمكي، تح/د:حاتم صالح الضامن،ط/٢ الرسالة ١٨٥/١ .

(٥) سورة النساء من الآية ٧.

(٦) ينظر معاني القرآن للكسائي صـ ١١١.

(٧) ينظر المقتضب ١٢٣/١، ٣ / ١١، ٣٠٦، ١٠٥/٤، ١١١.

(٨) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ،تح/بسام عبد الوهاب الجابي،ط/ دار ابن حزم ١٩٠/١ ، ٢٤٥ والمنصف ص ٣١١ ، والمفصل للزمخشري ط/مكتبة الهلال بيروت ص ٣٣٩، ٤٨٠ ، ٤٩١ وشرح التسهيل ٥٨/١، ٧٢ ، ٩٧، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ٢٣٠ ، ٣١١ ، ٣٨٩/٣ ، ٤٥/٤ ، ٤٧ ، والتذييل والتكميل لابي حيان ،تح/د/حسن هنداوي،ط/دار القلم(ج١-٥) ، ودار كنوز(ج١٠) ٢٤٨/١ ، ٢٨٢ ،٢٨٦ ، ٢/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤/ ٩١ ، ٢٠٠ ،١٠/ ٣٣٨ ،وشرح شذور الذهب لابن هشام ،تح/عبدالغني الدقر ص ٢٢٦ ، ٣٠١ ،٣٦٤ ،٣٨٢ ،٤٠٤ ،٤٢٩ ،٤٧٤ ومغني اللبيب لابن هشام ط/٦ دار الفكرص 170،٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢٣٨ ، ٢٧٧ .

خطَّأ كثير من النحويين كالمازني، والمبرد، والنحاس، وابن جني، وأبي الفداء قراءة[١] "معائش" بالهمز في قوله تعالى[٢] " وجعلنا لكم فيها معايش" مع أنها قراءة متواترة؛ لمخالفتها القياس النحوي، لأن مفردها (معيشة)، والياء فيها أصلية، والذي يهمز هو الزائد فقط (كصحائف)، والقياس(معايش)، وجعلها سيبويه، وابن عقيل همزاً على التشبيه بـ (صحائف)؛ لأن الحرف الأصلي يحمل على الزائد، فيعامل معاملته.[٣]

كما لحّن سيبويه قراءة[٤] :"هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم " بنصب (أطهر).[٥] واستدل بها الأخفش على جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[٦]، ونص المبرد على أنها قراءة أهل المدينة، ومع ذلك حكم عليها بأنها لحن فاحش؛ وذلك لأن الأول غير محتاج إلى الثاني، الا ترى أنك تقول: " هؤلاء بناتي " فيستغني الكلام، وفيما تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين، وتدل على ما يجيء بعدها[٧]. وذهب السيوطي إلى أن الكوفيين هم من استدلوا بهذه القراءة على جواز وقوع ضمير الفصل بين المبتدأ والحال، والبصريون قد أبوا ذلك[٨]. وذهب ابن مالك إلى أن الأخفش نقل هذه اللغة عن بعض

---

(١) قرأها خارجة عن نافع بالهمز، والمد (معآئش). ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،تح/عبدالجليل عبده شلبي،عالم الكتب ٢/ ٣٢٠ ،والسبعة ٢٧٨ ، والحجة للفارسي ٤/٧.

(٢) سورة الأعراف من الآية/ ١٠ .

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٣٥٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ،تح/محمد كامل بركات،ط/١ ٤/ ٩٧ .

(٤) سورة هود من الآية/ ٧٨ .وقد نسبها الأخفش لعيسى، وزاد القرطبي نسبتها للحسن . ينظر :معاني القرآن للأخفش ١/٣٨٦ ، وتفسير القرطبي ٩/٧٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٣٩٧ ، والمساعد ١/١٢١.

(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٨٦ ، ومغني اللبيب صـ ٦٤١ ، وهمع الهوامع للسيوطي /عبدالحميد هنداوي،ط/ المكتبة التوفيقية ١/ ٢٧٦.

(٧) ينظر : المقتضب ٤ / ١٠٥

(٨) ينظر: الألغاز النحوية للسيوطي،ط/١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٣ م ص ٣٢

العرب ،فيقولون: " ضربت زيداً هو ضاحكاً"، وعلى هذه اللغة جاءت هذه القراءة[١]. وكذلك وصف الأخفش قراءة:[٢]"يكاد البرق يخطِف أبصارهم، بكسر الطاء من (خطَف) أنها قليلة رديئة، لا تكاد تُعرف[٣]. وعقَّب المبرد على قراءة أبي عمرو[٤]:"هثُّوب الكفار ما كانوا يفعلون" بإدغام اللام في الثاء بأن التبيين أحسن مما قرأ، لأن الثاء لا تقرب من اللام،[٥] ولحَّن المبرد قراءةَ يعقوب الحضرمي:[٦] "ليقطع" بسكون اللام في قوله تعالى: "ثم ليقطع فلينظر" لكون (ثم) منفصلة عن الكلمة، وحسّن إسكانها "فلْينظر"[٧].كما خطأ النحاس قراءة حمزة: [٨] "تساءلون به والأرحامِ" وذكر أنها لحن عند البصريين لا تحل به القراءة،وقد صرّح سيبويه[٩] بأنه لا يعطف على المضمر المخفوض؛ لأنه بمنزلة

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ١٦٨ ، و ماورد في معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٨٦ مخالف لذلك ،وهو أنه ذكر هذه القراءة، ووجهها دون أن يذكر أنها لغة عن بعض العرب ،وهذا يصحح ما ذكره أبو حيان في التذييل ٢/٢٩٥ من أنها كيف تكون لغة، ولم يحفظها الخليل وسيبويه.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٠ وهى قراءة على بن الحسين ، ويحيى بن وثاب. ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٤ ، والتبيان للعكبري ،تح/محمد علي البجاوي ١/٣٧

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش،تح/د:هدى محمود قراعة،ط/١ الخانجي ١/ ٥٤.

(٤) سورة المطففين من الآية/ ٣٦. وهذه القراءة لأبي عمرو في الحجة للقراء السبعة لابن خالويه،تح/د:عبدالعال سالم مكرم،ط/٤ دار الشروق ٣/ ٢٧٥.

(٥) ينظر: المقتضب ١/٢٥٢.

(٦) سورة الحج من الآية ١٥ .وهى ليست ليعقوب الحضرمي، وانما لعاصم، وحمزة، والكسائي" . ينظر: المحرر الوجيز ٤ / ١١٢.

(٧) ينظر: المقتضب ٢ / ١٣٤.

(٨) سورة النساء من الآية/ ١. نسبت قراءه جر(الأرحام)لحمزة في إعراب القرآن للأصبهاني ،ط/١، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م صـ ٨٥ ،والكنز في القراءات العشر لأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ المقرئ، ط/١ مكتبة الثقافة بالقاهرة ١/٨١.

(٩) ينظر رأيه في الكتاب ٢/٣٨١.

التنوين"، أما الكوفيون فقد استقبحوه، ولم يذكروا علة قبحه.[١]

كما أن هناك بعض القراءات القرآنية وردت على لهجات بعض القبائل، وقد تناولها النحويون بالتوجيه والدراسة، ومن ذلك[٢]: قراءة[٣]: "ما هن أمهاتهم"على لغة أهل الحجاز بإعمال (ما) عمل (ليس)[٤]، وقراءة[٥] "إن هذا لهو القصص الحق" فبنو تميم يعدون ضمير الفصل مبتدأ، والجملة بعده خبر[٦]، وقراءة[٧]: "إنَّ هذان لساحران"، وفيها ثلاثة أوجه عند النحويين:

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ كما خطأ النحاس عددا من القراءات ينظر: نفس المرجع صـ ٤٥، ٢٢٣، ٢٤٤، ٢٥٨، ١٦/٢

(٢) ومنه أيضاً ما ورد في معاني القرآن للكسائي صـ ٥٤، ٥٦ قراءه حمزة، والكسائي "فلإمه السدس " النساء / ١١ على لغة كثير من هوازن وهذيل، وقراءة حذف الميم من"لاجرم " سورة النحل من الآية/٢٣ على لغة ناس من فزارة، وما ورد في معاني القرآن للأخفش ١٠٤/١ على لغتي أهل الحجاز، وتميم في قراءة "فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً " سورة البقرة من الآية/٦٠ بكسر الشين عند بني تميم وإسكانها عند أهل الحجاز.

(٣)سورة المجادلة من الآية ٢ . قراءة نصب (أمهاتهم) على لغة أهل الحجاز لجمهور القراء عدا عاصما في رواية المفضل. ينظر السبعة صـ ٦٢٨، والحجة للقراء السبعة ٢٧٧/٦.

٤) ينظر المقتضب ١٨٨/٤، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،ط/المكتبة العصرية ١ / ١٣٥، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ،تح/إبراهيم بن سالم الصاعدي ٥٨٧/٢، وأوضح المسالك ٢٦٥/١.

(٥) سورة آل عمران من الآية ٦٢.

(٦) وتكون الجملة من المبتدأ والخبر خبر إن ، فلا يكون الضمير للفصل حينئذ ؛لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب. ينظر توضيح المقاصد ٥٣٢/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ،تح/محيي الدين عبدالحميد،ط/١١ القاهرة صـ ١٦٤، والتصريح ٣١٤/١.

(٧) سورة طه من الآية (٦٣). وهي قراءة نافع ،وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر السبعة صـ ٤١٩، والحجة لابن خالويه صـ ٢٤٢.

الأول: أن تكون (إنَّ) حرف جواب بمعنى (نعم)، واللام مزيدة للتو كيد، وأخّرت في الخبر لأجل لفظ (إن)، واختاره ابن مالك وضعَّفه ابن الحاجب من جهة أن (إنّ) بمعنى (نعم) لم يثبت إلا شاذاً، وأن لام الابتداء لا تد خل على الخبر مع كونها مبتدأ ،ورد ابن عصفور بأن دخولها إنما هو على مبتدأ محذوف ؛ أي: (إن هذان لهما ساحران)، وتكون (لهما ساحران) خبر (هذان)؛ لأن حذف المبتدأ وإدخال لام التأكيد غير جائز للتناقض.

والثاني: ذهب الكسائي، والأخفش إلى أن (إنَّ) حرف توكيد ونصب، وجاءت هذه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب الذين يجرون المثنى بالألف دائما ويعربونه بالحركات المقدرة عليها، وقد نسب بعض العلماء هذه القراءة لكنانة[1]. وهو أمثل الأقوال عند ابن يعيش، واختاره ابن عصفور.

والثالث أن(إنَّ) فيها ضمير الشأن محذوف أي:(إنه هذان لساحران)، وتكون جملة(هذان لساحران) من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إنَّ)، وضعَّفه ابن الحاجب لدخول اللام في الخبر،ولأن حذف ضمير الشأن شاذ[2].

(١) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ،تح/ محمد فواد سزگين ،ط/مكتبة الخانجي ٢١/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٦٦ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٤٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٣ .

(٢) ينظر : الجمل في النحو للخليل،تح/د:فخرالدين قباوة صـ ١٥٧ ،ومعاني القرآن للكسائي صـ ٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٤/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ،تح/فخر صالح سليمان قدارة، ط/ دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ١٥٧/١ ، ١٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ،ط/١ دار الكتب بيروت ٣٥٧/٢، واللمحة ١٩٤/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدّم له/فواز الشعار،ط/١ دار الكتب العلمية ١/ ٤٤٩ ، وشرح التسهيل ٣٣/٢ ، الهمع ١ / ١٤٨، ٥١٠ .

وهكذا تناول النحويون هذه القراءات وعرضوها على قواعدهم النحوية، فما وافقها قبلوه، وما لم يتفق معها ردوه وخطئوه، كما قاموا بدراسة القراءات التي جاءت على لهجات العرب كما في الأمثلة السابقة، ولا شك أن هذه الدراسة قد أثرت الدراسات النحوية كثيراً. وهناك صلة وثيقة بين القرآن الكريم والنحو، فالنحو لا غنى له عن القرآن الكريم، فهو مادة استشهادهم، وهو أيضاً من هذّب اللسان العربي من وحشيّ الكلام وغريبة، وخلّص العربية من شتات اللهجات الكثيرة، وجعلها لغة عالمية باقية، تنطق بها الأمم إلى اليوم، وإلى قيام الساعة، وإليها يرجع الفضل في ضبط اللغة، وقواعدها.

لذا فقد اهتم النحويون في كثير من شواهدهم بالقرآن الكريم، فهذا سيبويه (إمام النحاة) يضم كتابه سبعاً وخمسين ومائة شاهداً من القرآن الكريم، وهي نسبة مرتفعة تدل على مدى عنايته به لتكون آياته حجة لعلماء النحو، وقد سار على دربه النحاة من بصريين وكوفيين، فاحتج المبرد بستمائة وعشرين شاهداً

من القرآن الكريم ، وزاد الفراء في اهتمامه بالشواهد القرآنية بتأليفه كتاباً فيما أشكل من القرآن الكريم، وتناوله بالدراسة لكشف وجه إشكاله في كتابه المشهور: (معاني القرآن) ،وهو أيضاً غني بالقراءات التي قام بتوجيهها ،وحملها على وجه صحيح من العربية ، و في ذلك إثراء للدراسات النحوية.ونظراً لأهمية إعراب القرآن الكريم فإن كثيراً من النحويين الأوائل قد صنفوا في إعرابه الكتب، وسيأتي بيانها في المبحث الثالث إن شاء الله.

ثانياً الحديث النبوي الشريف : قد أفردت له مبحثا.

ثالثاً: **كلام العرب**: وهو كلام القبائل العربية[1] الموثوق بفصاحتها من نثر وشعر قبل بعثته (ﷺ)، وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم، وكثرة

(١) وهي قيس، وتميم وأسد وهذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين ينظر: من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني،مكتبة الفلاح صـ ١٩

المولدين، وفشو اللحن[١]. أما الشعر فقد اعتبره علماء النحو أهم مصادرهم في تقعيد القواعد النحوية. فهذا سيبويه –إمام النحاة– احتفى بالشواهد الشعرية ،فجعلها في المرتبة الأولى من جملة شواهده النحوية حيث بلغ عدد شواهده الشعرية ألف وخمسون شاهداً شعرياً، فأصبح كتاب سيبويه مرجعاً للنحاة من دارسي العربية على مر العصور، وقد تتلمذ عليه أعلامهم من بصريين، وكوفيين، ومن جاء بعدهم إلى العصر الحاضر، وشواهدهم تحاكي شواهد سيبويه في الفصاحة والعناية بالبداوة، ويظهر لنا ذلك جليا في كتبهم. وقد قسم العلماء الشعراء الذين يحتج بشعرهم في اللغة والنحو أربع طبقات:–[٢] الشعراء الجاهليون، كامرئ القيس، والأعشى. والمخضرمون كحسان. والمتقدمون (الإسلاميون) كجرير، والفرزدق. والمولدون " المحدثون "، كبشار ، وأبي نواس.

أما الطبقتان الأولى، والثانية فيحتج بشعرهم إجماعاً، أما الثالثة فالصحيح الاستشهاد بكلامهم[٣]،أما الرابعة فالصحيح عدم الاستشهاد بكلامهم مطلقاً[٤].

وقد جرى عرف النحويين على قبول الاستشهاد بالشاهد غير المنسوب إذا كان راويه ثقة أو كان المستشهد به من النحاة المشهورين بالصدق، ولهذا كان سيبويه، وغيره يستشهدون بهذا النوع معتمدين على سماعه من العرب الموثوق بعربيتهم، وبالتالي لا حاجة إلى معرفة اسم قائله، وربما كانوا لم يذكروا اسم القائل لشهرته بين العلماء أو اختصاراً للوقت، فليس من المعقول أن تكون مثل هذه الشواهد لا يعرف النحاة أصحابها بدليل أنهم قد يستشهدون بشاعر مشهور، فيغفلون نسبته، ويستشهدون بشاعر مغمور

---

(١) ينظر الاقتراح ص ٣٩ ، ٤٧ ، و من تاريخ النحو العربي صـ ١٩

(٢) ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي ،تح/عبد السلام هارون،ط/٤ مكتبة الخانجي بالقاهرة ١/ ٥–٦

(٣) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،تح/محمد باسل، ط/١ دار الكتب ٧٣/١، والخزانة ١/٥–٦ ، ومن تاريخ النحو العربي صـ ١٩

(٤) ينظر الخزانة ٦/١.

فيذكرون اسمه[١]، ومن ذلك ما فعله ابن هشام حيث استشهد ببيتين لأمرئ القيس ، نسب أحدهما دون الآخر.[٢] وربما كانوا ينسون اسم القائل وقت التأليف أو الإملاء أو يذكر النحوي الاسم، ولم يكتبه المملى عليه؛ لعلمه به أو اختصاراً للوقت أو تخفيفاً للمشقة أو طلباً للسرعة في تدوين ما يملى عليه، وربما كانوا يأخذون من فرادى مجهولين، كأن يقولوا: "قال بعض الأعراب أو سمع عن بعضهم من يوثق بعربيتهم"، وربما اضطروا إلى طمس اسم الشاعر؛ ليتخلصوا من التبعية الأدبية، والتاريخية[٣].

وقد ورد ذلك كثيراً في كتب النحاة[٤]، وقد أدى اتباع النحويين لهذا المسلك إلى اختلاط مثل هذه الشواهد المعلومة القائل الصحيحة بالشواهد المصنوعة، وفي ذلك ضرر على اللغة ؛ لكون القواعد غير مأخوذة مما هو جار في الاستعمال[٥]، ولذا وقف قسم من النحاة موقفاً حاسماً من الشعر المجهول ، وقال بعدم الاستشهاد به؛ مخافة أن يكون مصنوعاً أو لشاعر مولد أو ممن لا يوثق بكلامه[٦].

لذا كانت مبادرة العلماء في نسبة الشواهد لقائليها، كما فعل الجرمي، والسيرافي بشواهد سيبويه، والعيني بشواهد شروح الألفية، والسيوطي بشواهد المغني، والبغدادي بشواهد الرضي فألفوا كتبهم في هذه الشواهد لبيان مدى صحة الاستشهاد بها عند النحويين والقاعدة النحوية فيها مع التأكيد على معرفة قائلها، وهل هو ممن يحتج

---

(١) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو العربي لعبد الجبار علوان النايلة رساله ماجستير أشرف عليها أ.د/ كمال إبراهيم ط/ ١ صـ ١٢٤.

(٢) ينظر : شرح قطر الندى صـ ٨٠، ٨٥.

(٣) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو العربي صـ ١٢٤.

(٤) ينظر الكتاب ١١١/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٢٠٢/٣ ،والتذييل ٢١١/٣ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش،تح/ علي محمد فاخر،ط/١ دار السلام ٣٣٠٥/٧ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ،تح/عباس مصطفى الصالحي ط/ ١ دار الكتاب العربي صـ ٤٥٨ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ،تح/د:عياد الثبيتي،ط/ معهد البحوث، وإحياء التراث ١٢٦/٣.

(٥) ينظر الشواهد والاستشهاد صـ ١٢٥

(٦) ينظر الخزانة ٧/١ ، والشواهد والاستشهاد صـ ١٢٦

بكلامه أم لا؟ وفي ذلك حفظ اللغة وقواعدها من أن يدخل فيها ما ليس منها، ولا شك أن دراسة ذلك من قبل العلماء، وتخصيص مؤلفات خاصة بها يثري الدراسات النحوية ويحفظها مما يدخلها من الخطأ ، ولأجل هذا الموقف الحاسم الذي اتخذه العلماء في نسبة الشواهد لقائليها، رفض بعضهم هذه القاعدة التي بنيت عليها حتى وإن كان النحوي من الثقات.(١)

ومن ذلك اعتراض المبرد على استشهاد سيبويه بالبيت(٢):

محمدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفْسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالا

على حذف لام الأمر عند الضرورة(٣)، بأن هذا البيت لا يعرف قائله، فلا يحتج به(٤). كما كان البصريون يمقتون الشواهد المجهولة لضررها على اللغة، ومن ذلك ردهم على

---

(١) ينظر الشواهد والاستشهاد ص ١٢٦

(٢) البيت من الوافر، وهو مجهول القائل ، ونسبه الرضي لحسان ،وقيل للأعشى، وليس في ديوانهما، والتبال: سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال، فكأن التاء بدل من الواو. واستشهد به سيبويه على حذف لام الأمر في فعل غير فعل المخاطب، وبقاء عملها ضرورة ،والتقدير: لتفد ، ورده المبرد بأنه لا يعرف قائله، فلا يحتج به ،ولأن عوامل الأفعال لا تضمر،وعن الأنباري أننا ولو سلمنا بحذفها للضرورة هنا ،فما حُذِف للضَّرورة، لا يجوز أن يُجْعَل أصلاً، وذهب ابن مالك إلى أن هذا التقدير لا يثبت لجواز أن يكون أراد : (تفدي نفسك) على الخبر، وحذف الياء تخفيفاً. ينظر الكتاب ٨/٣ والمقتضب ١٣٢/٢، والأصول ١٧٥/٢، واللامات للزجاجي،تح/ مازن المبارك،ط/٢ دار الفكر صـ ٩٦ ، وسر صناعة الإعراب لابن جني ط/ ١دار الكتب بيروت ص ٢٢٩، والمفصل صـ ٤٥١ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي، تح/يحيى بشير مصري ط/١ الإدارة العامة للثقافة ٩٠٠/٢، ٩٥٥ ، وشرح التسهيل ٦٠/٤ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني،تح/ علي محمد فاخر،وعبدالعزيز فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني،ط/١ دار السلام ١٩٠٦/٤ ،والخزانة ١١/٩

(٣) ينظر : الكتاب ٨/٣

(٤) ينظر : المقتضب ٢/ ١٣٢ ، ١٣٣

الكوفيين المستشهدين بقول الشاعر:[١]

أَرَدْتُ لكيمـــا أن تطيـــر بقربتـــي فتتركهـــا شـــناً ببيـــداء بلقـــع

على جواز إظهار (أنْ) بعد (كي) بأن هذا البيت لا يعرف قائله، ولو عُرف لجاز أن يكون من ضرورة شعرية أو تكون (أنْ) بدلاً من (ما) أو زائدة[٢]. ومثله كثير في كتب النحو[٣].

أما الأمثال فهي حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية، فيجتمع لها بذلك: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه[٤].

(١) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، وتطير بمعنى ذهب سريعاً وشنّاً: هي القربة البالية، والبيداء: المفازة، والبلقع: الأرض الفقر التي لا شيء فيها، والمعنى: لقد ذهبت بقربتي بعيدا وتركتها ممزقة بالية في الصحراء. واستشهد به الكوفيون على جواز إظهار (أن) بعد (كي)، ورده البصريون بأن البيت لا يعرف قائله، ولو عُرف لجاز أن يكون ضرورة أو تكون (أن) بدل، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو اللام، و(كي وأن) توكيدان لها. ينظر: الإنصاف ٢/٤٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٣٠، والخزانة ٨/٤٨٥، وشرح شواهد المغنى ١/٥٠٨.

(٢) للتفصيل ينظر: التعلقة على المقرب لابن النحاس،تح/د: جميل عبدالله عويضة،ط/١ ٢٠٠٤م صـ ٤٢٧ – ٤٢٨.

(٣) ينظر: الانصاف ١/٢٨٢، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ،تح/عبدالإله النبهان ،ط/١ دار الفكر ١/٤٠٠، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري تح/عبدالرحمن العثيمين،ط/١ دار الغرب ص ٤٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٤٤، ٣٦٦ ،وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٨، ١٢٦٩، والهمع ١/ ٢١٥.

(٤) ينظر الأمثال العربية القديمة للمستشرق الألماني: رودلف زلهايم تحق/ د:رمضان عبد التواب، ط/ ١ مؤسسة الرسالة بيروت لبنان صـ ٢٣، والمزهر ١/ ٣٧٤.

وكانت الأمثال تجري على ألسنتهم مجرى الشعر،وقد اعتبرها النحويون مادة هامة استقوا منها شواهدهم النحوية، لكنهم لم يعطوها الاهتمام الذي أعطوه للشعر رغم أهميتها، ومن الأمثال التي استشهد بها النحويون ما يلي[١]:

لو ذات سوار لطمتني[٢] على أن (لو) دخلت على الاسم، وهي حينئذ على إظهار فعل يفسره ما بعده؛ لأن (لو) خاصة بالفعل، والتقدير: (لو لطمتني ذاتُ سوار)[٣]، وذلك لا يختص بالضرورة ،إذ قد ورد في فصيح الكلام؛ كقوله تعالى[٤]:﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴾ [٥]

عسى الغويرُ أبؤُسا[٦]: استدل به على مجيء (عسى) بمنزلة (كان)[٧]، والأصل أن يكون خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجرداً، ولكن لما وضع الاسم في موضع الفعل، كان

---

(١) وقد تناول د/ محمد أحمد خضير ذلك بدراسة تفصيلية في كتابة : ظواهر نحوية في الأمثال العربية فليرجع إليه من أراد.

(٢) هو مثل يضرب للكريم يظلمه دني ، فلا يقدر على احتمال ظلمه والمعنى ، لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان على ، ولكن ظلمني من هو دوني، وقيل أراد : (لو لطمتني حرة)، فجعل السوار علامة للحرة ، لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار ، وقد رواه الأصمعي برواية : (لوغير ذات سوار لطمتني) . ينظر مجمع الأمثال للميداني، تح/ محمد محيي الدين عبدالحميد،دار المعرفة بيروت ١٧٤/٢.

(٣) ينظر المقتضب ٣ / ٧٧، والأصول ١/ ٢٦٨، ٢٦٩ والتعلقة على كتاب سيبويه للفارسي،تح/ عوض بن حمد القوزي ط/١ ٢٣٢/٢، ومغني اللبيب صـ ٣٥٣، ٨٢٧، وشرح التسهيل ٩٨/٤، والهمع ٥٧١/٢.

(٤) سورة الإسراء من الآية١٠٠ .

(٥) ينظر الجني الداني قي حروف المعاني للمرادي ،تح/ د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ،ط/١ دار الكتب صـ ٢٧٩، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٣٠٠

(٦) الغوير تصغير غار (والأبوس) جمع بُؤْس ،وهو الشدة .وأصل هذا المثل من قول الزبَّاء لقومها عند رجوع قَصير من العراق، ومعه الرجال، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار، وجاء رجل إلى عمر (ﷺ) يحمل لقيطا فقال عمر (رضي الله عنه) هذا المثل، وهو يضرب للرجل يقال له لعل الشر جاء من قبلك – ينظر: مجمع الأمثال ١٧/٢، والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري ،ط/٢ دار الكتب العلمية بيروت ١٦١/٢، وزهر الأكم في الأمثال والحكم لأبي على اليوسي، تح/ محمدحجي ومحمدالأخضر،ط/ ١دار الثقافة ٢٣/١.

(٧) ينظر الكتاب ٥١/١، والمقتضب ٧٠/٣، واللباب ١٩٢/١.

حقه النصب، لأن (عسى) فعل، واسمها فاعلها. وخبرها مفعولها.[١]

وذهب المرادي إلا أن وقوع خبرها مفرداً كهذا المثل قليل، وهو في هذا وقد خالف جمهور البصريين الذين عدوه ضرورة[٢]، واختار ابن هشام أن يكون على حذف الخبر، أي: (يكون أبؤسا) لإبقائها على الاستعمال الأصلي.[٣]

(١)تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه[٤]: استدل الكوفيون به على جواز حذف (أنْ) المصدرية وبقاء عملها ،[٥] وهو عند سيبويه ضرورة، لا يقاس عليه ،[٦] وتبعه جمهور النحويين.

واستدل به ابن هشام على مجيء المبتدأ مصدراً مؤولاً من (أنْ) والفعل، أي: – (سماعُك)[٧].

وهكذا أثرت الأمثال العربية التي استشهد بها النحويون الدراسات النحوية، كما تناولها الدارسون بدراسات مستقلة على نحو ما فعله د/محمد أحمد خضير في كتابه: ظواهر نحوية في الأمثال العربية.

---

(١) ينظر المقتضب ٣/٧٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني صـ ٤٦٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب صـ ٢٠٣

(٤) هو مثل يضرب لمن خَبرُه خير من مرآه، وقال الزمخشري: إن قائله هو النعمان للصقعب بن عمرو النَّهدي من قضاعة معد، وكان يسمع بذكره فيستعظمه، فلما رآه اقتحمته عينه، وقاله المنذر أيضاً لضمرة بن ضمرة. وروي (تسمعُ، ولأنْ تسمعَ بالمعيدي لا أن تراه)، والمختار عند الميداني (أن تسمعَ). ينظر مجمع الأمثال ١/١٢٩، والمستقصي في أمثال العرب ١ / ٣٧٠.

(٥) مع أنه ليس من المواضع العشرة ينظر شرح التسهيل ٤/٥٠، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩، وارتشاف الضرب لأبي حيان ،تح/رجب عثمان ،ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ٥/٢٤٢٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان ،ط/١ دار الكتب العلمية بيروت ٣/٤٦١.

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٧) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٨٦، وشرح شذور الذهب صـ ٢٣١

المبحث الثاني

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بين القبول والرفض

نال موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف اهتماماً كبيراً من الباحثين المعاصرين، وأفردت له بحوث، ومقالات كثيرة، وما يهمنا هنا هو كشف النقاب عن تلك القضية لبيان أهمية الاستشهاد بالحديث في الدراسات النحوية ، وكيف تدرج الاستدلال به حتى وصل إلى أوجه،وما ترتب على ذلك من إثراء للدراسات النحوية باعتباره مصدراً أصيلاً من مصادر الاستشهاد، فالسنة النبوية هي الأصل الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم في الاحتجاج بها، وقد جاءت السنة مبيّنة للقرآن وشارحة له، وقد اتفق العلماء على حجية السنة والأخذ بها، فكان ذلك مدعاة للعناية بالأحاديث الشريفة وحفظها بلفظها أو بمعناها دون تحريف أو تبديل؛ لأن المبدّل أو المحرّف يدخل في الوعيد الوارد عنه (ﷺ)[1] :- "مَن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" ، ولأجل ذلك أيضاً كانت عناية المحدثين، واحتياطهم في رواية الحديث، وضبطه؛ لتمييز الصحيح من الموضوع، لذا كان المنهج الحق أن يتقدم سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في النحو، وقواعد الإعراب، لكن النحويين اعتمدوا على الشعر مصدراً ، بل وجعلوه أهم مصادرهم باستيقاء الشواهد النحوية منه، مع أنه قد أجمع العلماء على أن النبي (ﷺ) أفصح العرب قاطبة، وأن أقواله حجةٌ في اللغة إذا ثبت أنها لفظه (ﷺ)، فقلَّ الاستشهاد بالحديث في كتب النحاة الأوائل؛ كسيبويه، والمبرد، والفراء، وخير دليل على ذلك ما ورد في كتبهم.

فمما ورد عن سيبويه قوله:[2]- "ومثل ذلك:[3] ونخلع ونترك من يفجرك"

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢ / ٨٠ رقم ١٢٩١ باب ما يكره من النياحة على الميت.

(٢) الكتاب ١/ ٧٤

(٣) أخرجه الطبراني في الدعاء، تح/مصطفى عبدالقادر عطا ،ط/١ دار الكتب العلمية بيروت صـ ٢٣٨ رقم ٧٥٠ باب القول في قنوت الوتر.

،وقوله:[١] – " ومن العرب من يرفع، فيقول: [٢]" سبوح قدوس رب الملائكة والروح"، وقوله:[٣] " ومنه:[٤] ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة "، وغير ذلك[٥] ، ومن استشهاد المبرد قوله[٦]: " وجاء عن النبي (ﷺ):[٧] " ليس في الخضراوات صدقة"، كذلك الفراء استشهد بقوله (ﷺ)[٨] "لتأخذوا مصافكم"[٩].

ونلاحظ عند هؤلاء النحويين ما يلي:

- قلة شواهد الحديث في كتبهم جميعاً.
- أن سيبويه لم يصرح بأن ما استدل به حديث شريف، وإنما اكتفي عند ذكره بـ " وقد

---

(١) الكتاب١ / ٣٢٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٣٣٥ رقم ٤٨٧ باب ما يقال في الركوع.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٢

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ، تح/محمد بن عبدالمحسن التركي ط/١ دار هجر ٤ /٤٠ رقم ٢٣٩٧ باب الأفراد عن عبد الله بن عمرو

(٥) أيضا استدلاله في ٢٩٥/١،٢٩٧ بحديث البخاري رقم٧٥١٧:"مرحباً وأهلاً"، وفي٣٥٢/١،٣٤٩ بحديث "لبيك وسعديك" وهو في صحيح البخاري رقم ٦٥٢٩،٦٢٦٨،٦٢٦٧،٤٤٨٧،٣٣٤٨، ٦٥٣٠، ٧٥١٧،٧٤٨٣ ، وأيضاً في الكتاب ٣٤٩/١ بـ "سمعاً وطاعة" وهو في البخاري رقم ٢٣٣٩ ،وفي ٣٩٣/٢ بالحديث الذي أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط برقم٤٩٤١:-" كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه "، وفي ٢٦٨/٣ استدل بالحديث الذي أورده الشهاب في مسنده ١٥٥/٢ رقم١٠٨٨ تح:حمدي عبد المجيد السلفي،الرسالة:"إن الله ينهاكم عن قيل وقال" ،وفي ١١٦/٤ بحديث:"فبها ونعمت" الذي أخرجه أحمد في مسنده رقم٢٠٠٨٩ .وبهذا بلغت جملة الأحاديث التي أوردها سيبويه في كتابه تسعة أحاديث فقط.

(٦) المقتضب ٢/٧/٢ ، وفي الكامل ٢٥٤/٣، ومثله في المقتضب ١/ ٢٣٣ ، ١٨٤/٢ ، ٢٥٤/٤

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ،تح/ شعيب الارنؤوط ، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم ،ط/١ الرسالة ٤٧٦/٢ رقم ١٩٠٧ باب ليس في الخضراوات صدقة.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٠/٢ رقم ١٣٨٥ باب ما قيل في أولاد المشركين.

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٠. ومثله في صـ ٥ ،٢٦٦ ، ٥٩/٢

نقول، وأما قولهم، ومنه، فيقول" وغير ذلك. ولعل السبب في ذلك راجع إلى اشتهار هذه الأحاديث، وجريانها على الألسنة.

- أن سيبويه كان يستشهد بالحديث في توضيح المعنى أو يعتبره مثالاً كقول العرب أو تخريجه ليتفق مع القاعدة كما ورد فيه في قوله (ﷺ):[1] " كل مولود يولد على الفطرة ....." الحديث. ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان، والنصب وجه واحد ....".
- المبرد وقد نسب الحديث إلى النبي (ﷺ) في موضع واحد (الموضع السابق).
- وأن الفراء قد زاد على نسبة الحديث للنبي (ﷺ) الاستشهاد بقول بعض الصحابة.[2]

ومع ذلك كان الرأي السائد أن النحويين الأوائل لم يستشهدوا بالحديث النبوي تلك المقولة التي أثارها ابن الضائع، وتلميذه أبو حيان، ويلتمسان بها العذر للنحويين في عدم استشهادهم بالحديث، في أن ذلك إنما كان بسبب اتخاذ متقدمي النحاة قدوة لهم في ذلك. وليست لهذه المقولة أساس من الصحة لما ورد في كتب المتقدمين – كما ذكرت – من استشهاد بالحديث النبوي(وإن كان قليلاً). ولا أجد وجهاً مقنعاً لذلك سوى أن يكون القائل قد أغض الطرف عن ذلك القليل، واعتبره غير موجود أو أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث على إثبات القواعد النحوية، وإنما أوردوه لتوضيح معنى أو تقرير قاعدة مع شاهد آخر سواء أكان من القرآن أو من كلام العرب، وهكذا كان حال الاستشهاد بالحديث فيمن جاء بعد سيبويه، وبناءً على ذلك فالقدامى لم يثيروا هذه القضية، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث أصلاً، وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا – خطأ – أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به، ثم حاولوا تعليل ذلك.

إذن فقد كان المتأخرون مخطئين فيما ادعوه من رفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث، وظنوا واهمين أنهم برفضهم الاستشهاد بالحديث ينهجون نهجهم.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٣

(٢) استشهد بقول عمر بن الخطاب(رضي الله عنه):" لولا الخليفي لأذنت" . ينظر: المنقوص والممدود للفراء ،تح/ عبد العزيز الميمني الراجكوتي ط/ ٣ دار المعارف صـ ١٦

وقد تولى ابن الضائع ، وأبو حيان شيوع هذه القضية الخاطئة ثم توالى النحاة في السير على دربهم دون تحقيق أو تمحيص، والتماساً لأيسر السبل. ولعل منشأ الفكرة الخاطئة هو سكوت القدامى عن الاستشهاد بالحديث، ودخوله تحت المعنى العام لنصوص فصحاء العرب، فجاء بعدهم من فهم هذه الفكرة، وسار على دربهم، كالسيرافي، والصفار في شرحيهما للكتاب، حتى جاء ابن الضائع، وأبو حيان، ولم يجدوا للقدماء نصاً صريحاً للاستشهاد بالحديث، اللهم إلا ذلك القدر اليسير الذي تغاضوا عنه، وظنوا عدم استشهاد القدماء بالحديث رفضاً لهم لهذا المصدر المهم، وسجلوا ذلك على أنه حقيقة، واتبعوه أسوة بهم(١)، وهذه هي المرحلة الأولى.

أما المرحلة الثانية فقد ظهرت فيها الحاجة ماسة إلى موارد جديدة للاستدلال والاحتجاج، فذهب كثير من العلماء إلى الحديث الشريف يلتمس فيه ما يؤيد ويعضد أحكامه في حين رفض بعضهم الاحتجاج بالحديث أصلاً، وتوسط فريق ثالث فاحتج ببعض الحديث دون بعض، ويظهر ذلك في ثلاث اتجاهات. وعلم الحديث كأي علم – في سنن تطوره–، بدأ محدوداً تم اتسع وقوي، حيث جمع العلماء الأحاديث الصحيحة، وتركوا الموضوع منها حتى أصبح يحتج بكل ما فيه من نصوص ، وذلك لما بذله رواده من دقة في الجمع وتحري الصحيح من غيره ، فألفت كتب في ذلك ، فأضحى واضحاً أمام الجميع الحديث الصحيح من غيره. وقد سارت تلك السنن على علم النحو أيضاً، حيث أخذ العلماء يستشهدون بالحديث قليلاً ثم قوي الاستشهاد شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى أوجه في القرنين السابع ، والثامن الهجريين.

١– هذا هو المذهب الأول(٢) الذي جوز الاستشهاد بالحديث على تقعيد القواعد النحوية مطلقاً، ونادى به ابن خروف، وابن مالك فأكثرا من الاحتجاج بالحديث في

(١) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي د/ محمود فجال أضواء السلف ط/ ٢ صـ ١١٠، ١١١.

(٢) ينظر هذا المذهب في الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٠١ – ٣٠٥ ، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف د/ خديجة الحديثي دار الرشيد للنشر ١٩٨١ م صـ ٢٢ –٢٥

كتبهم،حتى جاءت كتبهم ثروة خصبة بالشواهد النحوية[١]،وقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث حتى ضاق به أبو حيان، وعقّب عليه أكثر من مرة[٢]،وسبقهما ابن الأنباري الذي صرّح بأن ما تواتر من السنة دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[٣]، وتبعه السهيلي الذي وسّع دائرة الاستشهاد في أماليه[٤]، وكذلك الرضي (ت ٦٨٦هـ)ـ الذي زاد الاستشهاد بكلام الصحابة (رضوان الله عليهم)،وابن هشام ت ٧٦١ هـ[٥]. فليس عجباً أن يكون الاستشهاد بالحديث على هذا النحو من القوة ، فكما حدث اتساع في النحو، حدث مثله في الحديث.وقد تولى ناظر الجيش نصرة هذا المذهب والدفاع عنه[٦]،واختاره ابن الطيب ، والدماميني، والبغدادي، ود/ مهدي المخزومي.[٧]ومن أبرز ما يصحح هذا المذهب ما يلي:-

---

(١) فمما ورد من ذلك عند ابن مالك ما جاء في شرح التسهيل ١ / ٨٣، ١٤٩، ٢/٢٦٥ ،٣/٤٤ ،٦٠، ٧٩، ٨٣ كما يعتبر كتابه (شواهد التوضيح)من أبرز الأصول في موضوع الاحتجاج بالحديث في الدراسات النحوية . ومن استشهاد ابن خروف ما أورده في شرح جمل الزجاجي تح/ د: سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩ هـ ١/١٠٩ ، ٤٧١ ، ٢/٧٣٨ ، ٩٥٠)

(٢) ومن ذلك قوله في التذييل ٩/١١٨ :"بأن هذا على عادته في الاستدلال بالمأثور من الحديث على إثبات القواعد الكلية ""

(٣) ينظر لمع الأدلة صـ ٨٣

(٤) بلغت جملة الأحاديث التي استشهد بها في أماليه أربع وسبعون حديثاً.

٥) فمن استشهاد الرضي بالحديث ما ورد في شرحه على الكافية ٢/١٧٧ ،٦٨٨، ٩٠٠، ٩١٩، ١١٧٨، ١٢٣٧، ١٢٥٠، ١٢٩٧ ، ومثله كثير. ومن استشهاد ابن هشام ما جاء في أوضح المسالك ١/٢٦١، ٢/٢٦ ،٨٢، ٣/١٧٧.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ١/٧١، ٩/٤٤١٠- ٤٤١١.

(٧) ينظر تحرير الرواية في تقرير الكفاية لابن الطيب، تح/ علي حسين البواب ،ط/ ١ دار العلوم بالرياض ص ١٧١، وتمهيد القواعد ١ / ٧٠، ١٧١، ٩ /١٠٤، ٤١١، والخزانة ١/٩، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسه اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي ط/ ٢ صـ ٣٤٨.

١) القول بأن النحويين الأوائل لم يستشهدوا بالحديث لا دليل فيه على أنهم يجيزون ذلك أو يمنعونه، حيث سكت النحاة الأوائل عن إبداء الرأي في هذه المسألة، ولم يوجد في كتبهم ما يمنع الاستشهاد بالحديث.

٢) القول بأن الأحاديث ليس موثوقاً بها لجواز الرواية بالمعنى، ووجود اللحن بسبب رواة الأعاجم للحديث فهذا باطل، وسيأتي وجه ذلك.

٣) القول بتعدد رواية القصة الواحدة بعبارات مختلفة صحيح وموجود في كثير من الأحاديث، فقد ثبت أن النبي (ﷺ) كان يعيد الكلام ثلاثاً ليفهم ويحفظ، وخير دليل على ذلك أن البخاري قد وضع باباً سمّاه:[١] (بَابُ مَنْ أَعَادَ الحَدِيثَ ثَلاَثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ) أو ربما يقول الحديث في أكثر من مجلس برواية مختلفة في كل مرة، وربما سئل الرسول (ﷺ) السؤال نفسه في مجالس مختلفة، فتكون إجابته مختلفة لفظاً متفقة معنى.[٢]

٤) إن أبا حيان نفسه (رأس المانعين الاستشهاد بالحديث) قد استشهد به لتقعيد القواعد النحوية، ولم يكتف به شاهداً لتوضيح المعنى، إذ لو فعل ذلك لقبل عذره، ومن ذلك: استشهاده بقوله (ﷺ):[٣] دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدواً مِن سوى أنفسهم" ،وقوله(ﷺ)-[٤]:" ما أنتم في سواكم من الأمم" على أثر العامل (الجار) في (سوى) كما يؤثر في (غير)[٥]،ومثله كثير[٦]، فكيف له بعد ذلك أن يعيب على ابن مالك استشهاده بالحديث في تقعيد القواعد النحوية، ويتحامل عليه كل هذا التحامل.

---

(١) ينظر صحيح البخاري ١/٣٠ .

(٢) ينظر هذا الموضع في الشواهد والاستشهاد في النحو العربي صـ 315.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/٢٢١٥ رقم ٢٨٨٩ باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض ، بلفظ: وألا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٢٠١ رقم ٢٢١ باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة.

(٥) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفيه ابن مالك لأبي حيان أضواء السلف ط/ ١٩٤٧م صـ ١٧٢

(٦) ينظر أمثلة استشهاده بالأحاديث في منهج السالك صـ ١٧٧، ٢٠٦، ٣٠٢ ،٣٠٦، ٣٩٠، ٤١١

٢- المذهب الثاني: وهو منع الاستشهاد بالحديث النبوي على تقعيد القواعد النحوية(وإليه ذهب ابن الضائع، وأبو حيان) فقد رأى ابن الضائع أن السبب في عدم استشهاد النحاة القدامى بالحديث هو تجويز الرواية بالمعنى، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان أولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي (ﷺ)؛ لأنه أفصح العرب.(١) وقد تجاوز أبو حيان شيخة في منع الاستشهاد بالحديث إلى الإنكار على ابن مالك استشهاده بالحديث، وقد وضّحت خطأ ما ذهب إليه لاستشهاده نفسه بالحديث على التقعيد النحوي، الأمر الذي أنكره على غيره. ويتلخص هذا المذهب في التالي:

١) أن أبا حيان يمنع الاستشهاد بالحديث على التقعيد النحوي أسوة بالنحويين القدامى.

٢) أن السبب في منع النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث هو تجويز الرواية بالمعنى.

٣) إنكار أبي حيان الشديدُ لصنيع ابن مالك في استشهاده بالحديث؛ لأنه جاء بما لم يُسبق إليه.

٤) تغاضيهما (أبو حيان ،وابن الضائع)عما ورد عن المتقدمين -كسيبويه، وغيره- من استدلال بالحديث، وادعاء أن المتأخرين قد تابعوهم في ذلك.

وقد رأى أصحاب هذا الاتجاه أن السبب في عدم احتجاج الأوائل بالحديث الشريف، وجعله مصدراً مهماً من مصادر الاستشهاد ما يلي:(٢)

١) جواز الرواية بالمعنى.

٢) وقوع اللحن في اللفظ المروي، أن رواته أعاجم لا يجيدون الفصحى.

---

(١) ينظر الخزانة ١/ ٩-١٠،والشواهد والاستشهاد صـ ٣٠٨، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف صـ ١٧-٢٢

(٢) ذكرت الأولى، والثانية في دراسات في العربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين دار النوادر ط/ ١ سورية لبنان الكويت صـ ١٧١، ١٧٢

٣) التحرز الديني حيث نظروا إلى الحديث نظرة تقديس، ولم يخضعوه لقواعدهم النحوية.[١]

٤) اهتمامهم بالشعر وأخذهم ممن يوثق بعربيته من أهل البادية[٢].

٥) عدم تعاطيهم لهذا العلم وعدم ممارستهم إياه، فدواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد[٣].

ولهؤلاء المانعين أدلة[٤]، وهي:

١) جواز الرواية بالمعنى.

٢) وقوع اللحن في الحديث.

٣) انصراف النحويين القدامى عن الاستشهاد بالحديث واتباع المتأخرين لهم.

٤) الاستغناء عنه بالقرآن، وبكلام العرب.

٥) الوضع في الحديث.

"الرد على هذه الحجج"

ويمكن الرد على الحجة الأولى بما يلي:

١) أن الأصل في الرواية أن تكون باللفظ، وأن الرواية بالمعنى احتمال ظني، والاستشهاد بالحديث يكفي فيه غلبة الظن.

٢) إذا وقع إبدال لفظ بمرادفه، فإنما أبدله العربي الفصيح الذي يحتج به.

٣) تحري الصحابة الدقة في نقل الحديث الشريف عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وتشددهم في ذلك حتى كان إذا شك الراوي في لفظ من ألفاظ الحديث كتب اللفظين

---

(١) ينظر الحديث النبوي في النحو العربي صـ ١٢٥.

(٢) ينظر أصول التفكير النحوي د/ علي أبو المكارم ،ط/ دار غريب القاهرة ،ط/ ١ صـ ٤٨.

(٣) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ص ١٨٠، الحديث النبوي في النحو العربي صـ ١٢٦.

(٤) ينظر: تحرير الرواية ١٧٨، وأصول النحو أ.د/ محمد خان مطبعة جامعة محمد خيضر بسكره ٢٠١٢ م صـ ٥٠ – ٥٥، وذكرت الأولى والثانية في دراسات في العربية وتاريخها صـ ١٧٣.

خوفاً من الخطأ[١].

٤) إن مثل ما وقع في بعض الأحاديث من تجويز الرواية بالمعنى والشك في دقة الراوي، وقع مثله في الشعر، ومع ذلك نراهم يحتجون بالشعر على قواعدهم دون الحديث.

٥) أن ما وقع في الحديث من وضع أقل من القليل مما جاء في أشعار العرب التي احتجوا بها.

٦) أن ما تحلى به رواة الحديث من دقة وضبط للرواية وتحرز، لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة من كلام العرب، فقد قال الأعمش[٢]: "كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً". [٣]

٧) أن التبديل، والتغيير في السنة فيما لم يُدَّون، أما ما دوِّن منها، كانت العناية به أقوى من غيره.[٤]

ويرد الحجة الثانية وهي وقوع اللحن في الحديث ما يلي:(٥)

١) أن ذلك إن وقع في الحديث قليل جداً، لا يُبنى عليه حكم.[٦]

٢) أن الناس قد تنبهوا إليه، ولايصح أن يمنع لأجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح.

---

(١) ينظر أمثلة لذلك في صحيح البخاري ١/١٧، ٣٠، ٣١، ٣٥ ، ٧٠، ٩٩، ١٠١، ١١٣، ١١٨ ،١٤١، ١٥٧، ١٦٤، ١٧٠، ٢/١٠ ، ٣/٨٥ ،١١٦ ، ١٣٩، ١٦٣ ، ١٦٧، ١٧٩، ٤/٩٠، ١٢٠ ، ٥/١٨، ٣٢ ،٣٣، ٤٥، ٨٥ ، ٩٥، ٨/٤ ، ٣٤، ٤٢، ١٥٤، ٩/٣، ٢٧، ٤٩ ،٥٣، ٨٧

(٢) هو سُلَيْمَان بن مهْرَان الْكَاهِلِي من بني كَاهِل أَبُو مُحَمَّد الْأَعْمَش الْكُوفِي، أَصله من طبرستان، روى عَن أبي سُفْيَان،وَمَات سنة ثَمَان وَأَرْبَعين وَمِائَة.ينظر رجال صحيح مسلم ١/٢٦٥،٢٦٤.

(٣) ينظر توثيق السنة في القرن الثاني الهجري واتجاهاته لرفعت بن فوزي عبد المطلب ، مكتبة الخنانجي بمصر صـ ٤٢٠ .

(٤) ينظر الشواهد والاحتجاج باللغة صـ ١١٣.

(٥) ينظر: الكفاية ص ١٧٨، ٩٩-١٠٠، وأصول النحو صـ ٥٢- ٥٤.

(٦) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو العربي صـ ٣١٨.

٣) لو منع الاستشهاد بالحديث لهذا السبب؛ لأسقط الاحتجاج بالقرآن لهذا السبب أيضاً، ولم يقع ذلك في القرآن، فجاء مصدراً مهماً من مصادر الاحتجاج عندهم، فكيف يُمنع حينئذٍ الاحتجاج بالحديث مع القياس.

٤) من قرأ حديث الرسول (ﷺ)، وهو يعلم أنه يلحن سواء في آدائه أو إعرابه دخل في هذا الوعيد الشديد الوارد في قوله (ﷺ): "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

٥) حتى من أجاز الرواية بالمعنى عظَّم أمرَ اللحن في الحديث.

٦) إن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر بهم الزمن إلى العهد الذي راجت فيه ثمرات الحديث، لاحتجوا به ،وجعلوه مصدراً مهماً للاستشهاد بعد القرآن الكريم، واستقوا منه قواعدهم النحوية بدلاً من أن يأخذوا من أشعار العرب التي يطوقها الشك، إذ قائله (ﷺ) أفصح البشر على الإطلاق.

٧) أن عدم الاحتجاج بالحديث لكون رواته أعاجم ليس بشيء ؛لأن مثل ذلك وقع في الشعر، ومع ذلك احتجوا به.[١] كما أن الأعجمي إذا تمرَّن في الفصحى، ودرس علم الحديث، صار كالعربي تماماً يُؤخذ بكلامه، ومثل ذلك حدث مع علماء النحو، فقد تأسس هذا العلم على يد سيبويه (إمام النحاة)، وهو أعجمي (فارسي الأصل)، ومع ذلك لم يعترض أحد عن الأخذ عنه بعد أن درس علم النحو عن أصحابه في البادية، فكيف لهم بعد ذلك يعترضون على الاستشهاد بالحديث لكون رواته أعاجم؟!

٨) أن اللحن قد ظهر في أوائل عهد بني أمية، الأمر الذي جعل الغيارى على اللغة يضعون قواعد علم النحو، أما ما قبل ذلك فقد كان اللسان عربياً فصيحاً[٢].

ويرد احتجاجهم بانصراف النحويين القدامى عن الاستشهاد بالحديث بما أوردته سابقاً من مجيء شواهد الحديث الشريف في كتبهم، ولم يصرح أحد منهم بمنع ذلك،

---

(١) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو العربي صـ ٣١٦.

(٢) ينظر هذا الموضع في الشواهد والاستشهاد في النحو العربي صـ ٣١٤.

وإنما (المانعون) قد فهموا –خطأ– سكوتَ القدامى انصرافاً عن الاحتجاج بالحديث، كما أن كتب المتأخرين قد مُلئت حديثاً كما مُلئت شعراً.

ويرد حجة الاستغناء عنه بالقرآن الكريم، وبكلام العرب أن القدماء قد احتجوا فعلاً بالحديث الشريف في كتبهم بجوار شواهدهم من القرآن الكريم أو الشعر.

يمكن الرد على حجة منعهم الاستشهاد بالحديث لكثرة الوضع بأن ذلك قد بيَّنته الكتب المؤلفة في ذلك، فأضحى واضحاً أمام الجميع الحديث الصحيح من الموضوع، فكان لزاماً عليهم حينئذٍ عدم رفض هذا الفيض الزاخر من الحديث الشريف الصحيح، ووجوب الاستشهاد به على قواعدهم النحوية.

أما عدم احتجاج القدماء بالحديث بسبب التحرز الديني فسبب غير مقنعٍ، إذ كانوا ينظرون إلى القرآن هذه النظرة أيضاً، ومع ذلك قد أكثروا في كتبهم من الاستشهاد به، وخير شاهد على ذلك ما نراه في كتب النحاة ابتداءً من سيبويه، فلِمَ تحرزوا بعد ذلك في الحديث، ولم يستشهدوا به، ولم يحدث مثل ذلك مع القرآن الكريم، مع أن فكرة التنزيه موجودة في كلٍّ منهما، ثم كيف يتحرزون عن الاستشهاد به، ونراهم ينكبون عليه إعراباً وتفسيراً، فهذا أبو حيان الذي منع الاستشهاد بالحديث، يُؤلِّف كتاباً(البحر المحيط)، ويتعرض فيه للقرآن الكريم، وللحديث النبوي الشريف بالتفسير والإعراب، وكذلك نجد كثيراً، من كتب الإعراب في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف[1].

أما عن كون النحاة القدماء لم يحتجوا بالحديث؛ لعدم تعاطيهم هذا العلم، فهذا مردود أيضاً بما هو معروف من أن سيبويه (إمام النحاة) قد تعلم الحديث على يد شيخه(حماد بن سلمة) قبل طلبه للنحو، وعندما أخطأ في لفظ الحديث، قال له شيخه:" لحنت يا سيبويه"، فترك درس الحديث، وطلب النحو من البادية، وبرع فيه ، حتى صار إماماً[2]. وعليه فعلماء الحديث لم يسمحوا لأحد بأن يخطئ حتى لو في ضبط لفظ واحد منه، وهذا يدل على

(١) ينظر رد هذه الحجة في الاستشهاد والاحتجاج باللغة صـ ١١٣، والحديث النبوي في النحو العربي صـ ١٢٥.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٣٦٥/١، وبغية الوعاة ٥٤٨/١.

دقتهم الشديدة في نقل الحديث، كما أن سيبويه، كغيره من علماء النحو، كان على دراية بعلم الحديث.

٣- المذهب الثالث: التوسط (مذهب الشاطبي ت. ٧٩ هـ)[١]، ويمكن تلخيص مذهبه في النقاط التالية:

١) استنكاره استشهاد النحويين بكلام العرب، وتركهم الاستشهاد بالحديث الشريف.
٢) أرجع السبب في عدم استشهاد النحويين الأوائل بالحديث إلى جواز نقله بالمعنى.
٣) حتى القرآن الكريم لم يكن المرجع الأول بالنسبة لهم في الاستشهاد، إذ كان استشهادهم بالشعر أكثر.
٤) لا يجوز الاستشهاد بالحديث جملة ،وإنما بالذي أُعتنى بنقل لفظه فقط.
٥) إنكاره على ابن مالك الاستشهاد بالحديث مطلقاً دون تميز، وابتداعه هذا المنهج الذى لم يُسبق إليه . [٢]

وإلي هذا المذهب ذهب السيوطي.[٣] وقد اتخذه الشيخ/ محمد الخضر حسين أساساً، وقام بحصر الأحاديث التي يُحتج بها في اللغة في ستة أنواع[٤]. وبعد ذكر هذه المذاهب الثلاثة يتبين التالي:

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٣/٤٠١ – ٤٠٤، والخزانة ١/ ١٢ – ١٣ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٥ –٢٦، والشواهد والاستشهاد في النحو العربي صـ ٣٠٥ – ٣٠٨ ، وأصول النحو صـ ٥٥ – ٥٧.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٢ – ٤٠٤، والخزانة ٦/١

(٣) ينظر: الاقتراح صـ٤٣ .

(٤) وهي: – ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته "عليه الصلاة والسلام"؛ كقوله: "مات حتف أنفه"، وقوله:" الظلم ظلمات يوم القيامة "،وبقصد التعبد ؛كألفاظ القنوت، والتحيات، وما يروي شاهداً على أنه"عليه الصلاة والسلام" كان يخاطب كل قوم بلغتهم، والأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، وكذلك الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية؛ كالإمام مالك، والشافعي، وأيضا من عُرف عنهم أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ؛ مثل: ابن سيرين، ورجاء بن حيوة. أما الحديث الذي دوّن في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة السابقة، فلا يخلو إما أن يرد على لفظ واحد، فيصح الاحتجاج به أو تختلف الرواية في بعض الفاظه فيجوز الاستشهاد بما جاء منه في رواية مشهورة ، لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي. ينظر: دراسات في العربية وتاريخها صـ ١٨١ –١٨٤ .

١) أن المذهب الذي منع الاستشهاد بالحديث مطلقاً على إثبات القواعد النحوية مردودٌ؛ لمنعه الاستشهاد بهذا الكم الهائل من الأحاديث النبوية، وعدم اعتباره مصدراً مهماً من مصادر الاستشهاد مع أنه كلام أفصح من نطق بالضاد، وما يترتب على ذلك من حرمان اللغة من كم هائل من الثروة اللغوية.

٢) أما الاستشهاد بالحديث مطلقاً -كما ذهب ابن مالك -فخطأ أيضاً، لعدم تحري الدقة في الحديث المستشهد به على القواعد النحوية، فقد يكون شاذاً أو موضوعاً، وهذا لا يصح الاحتجاج به. وإذا استشهد بالحديث مطلقاً دون معرفة الصحيح -لآخذه -من الموضوع -الذي يجب أن يُترك- لضاعت اللغة الفصيحة، وضاعت قواعدها النحوية السليمة.

٣) وإذا أخذنا بمذهب الشاطبي الذي يرى الاحتجاج بالأحاديث القصار فقط لحرمت اللغة من الاستشهاد بكثير من الأحاديث التي ثبتت أنها من لفظه (ﷺ)، وخاصة بعد وضع المحدثين مؤلفات في الحديث، بيَّنت الصحيح من الموضوع، وتشددوا في جمع الأحاديث من أهل الفصاحة لدرجة أن أغلبهم قد رفض الرواية بالمعنى.

وفي ذلك من الأمان مالا يخفى، فلا يضر بعد ذلك علماء النحو من الاستشهاد بالأحاديث ،إذ قد وَضُح الصحيح من غيره، وكذلك الراوي العدل من الكاذب، وفي الاستشهاد بهذه الأحاديث ثروة عظيمة أثرت الدراسات النحوية. وهذا ما قرره مجمع اللغة العربية، وإليه أميل.

وعليه فإننا نرى الاستشهاد بالأحاديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يستثنى من ذلك إلا التي جيئت في رواية شاذة أو غمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف.

المبحث الثالث

"أثر الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على الدراسات النحوية"

كان للحديث أكبر الأثر في نشأة علم النحو حيث اتجه علماء النحو إلى الحديث يتلمسون منه الشبه، فوضعوا قواعدهم على أساس قواعد الحديث، فقسموا النقل إلى متواتر وآحاد كأصحاب الحديث[1].وقد كان سيبويه في بادئ أمره يدرس في حلقات الحديث قبل أن يتجه إلى النحو، وكذلك كان شأن غيره من النحويين.

فالعلاقة بين الحديث النبوي الشريف، واللغة العربية علاقة وطيدة لا تنفك، فلا يمكن فهم السنة النبوية فهماً صحيحاً إلا باللغة العربية، وبهذه الصلة الوثيقة كان للحديث أكبر الأثر في اللغة العربية عامة، وفي النحو على وجه الخصوص، وقد تأثر النحويون بالحديث النبوي الشريف، واحتجوا به في التقعيد النحوي، وأثّر الحديث النبوي الشريف بدوره في مؤلفاتهم النحوية، وفي تطويرها. ومن فوائد الاحتجاج به في التقعيد النحوي تعزيز الصحة النحوية؛ لأنه مصدر موثوق لفهم النحو، وبه نتمكن من توضيح قواعده النحوية، وفهمها فهماً دقيقاً. ومن يطالع كتب تراجم المحدثين، والنحاة يجد مدى الترابط بين علمي الحديث والنحو، فكم انتقل العلماء بين حلقات الحديث، والنحو، وقصة سيبويه (شيخ النحاة) الذي تتلمذ على شيخه حماد بن سلمة معروفة.

ويتضح من مطالعة كتب النحويين الأوائل بداية من سيبويه أنهم قد احتجوا بالحديث الشريف، وإن كان هذا قليلاً في البداية شأن كل علم، ثم أخذ يقوى ويشتد حتى وصل إلى أوجّه على يدي ابن خروف، وابن مالك اللذين أكثرا من الاحتجاج بالحديث الشريف في كتبهم مما أثرى الدراسات النحوية في كتبهم خاصة،والتراث النحوي عامة،ومن قبلهما الزمخشري،والسهيلي،وابن الانباري،حتى المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف (وعلى رأسهم أبو حيان) قد استشهدوا أيضاً بالحديث على إثبات القواعد النحوية، وإن

---

(١) ينظر: لمع الأدلة صـ ٨٣-٨٥، والمزهر ١/٨٨،والنحو العربي لمازن المبارك ص٨٣، والدراسات اللغوية والنحوية لفاضل السامرائي صـ ٦٠.

دل هذا فإنما يدل على مدى تأثر النحويين بالحديث النبوي الشريف، واعتكافهم عليه يطبقون قواعدهم النحوية حيناً، ويستخرجون منه القواعد حيناً آخر، ويؤولون ما يخالف قواعدهم ثالثاً.

وكذلك كان المحدثون على صلة وثيقة بعلم النحو، فالحديث النبوي الشريف رُوي بهذه اللغة، واللغةُ لها قواعد وضوابط ومعايير بيَّنها النحاة، ووضعوا قواعدها، وليست الروايةُ في الحديث أمراً سهلاً، فقد ذكر الأصمعي أن أخوفَ ما يخاف على طالبِ العلم، إذا لم يعرف النحوَ أن يدخل في جملة قولِ النبي- (ﷺ)-: " من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعَده من النار "؛ لأنه - (ﷺ) - لم يكن يلحن، فمتى رويتَ عنه حديثًا ولَحنتَ فيه؛ كذبتَ عليه.[1] وقد اعتبر علماء الحديث أن درسة قواعد النحو أمر ضروري وهام لدارسي الحديث الشريف ليتخلصُ به من شَيْنِ اللحنِ والتحريفِ ومعرَّتها. فقد ورد عن شعبةَ:[2] " من طلب الحديثَ، ولم يبصر العربيةَ فمثلُهُ مثلُ رجلٍ عليه بُرنُسٌ ليس له رأس "، وعن حماد بن سلمة:[3] "مَثَلُ الذي يطلب الحديثَ، ولا يعرفُ النحو، مَثَلُ الحمارِ عليه مخلاةٌ لا شعيرَ فيها"[4]، وروي عن الشعبي[5] أنه قال:

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح صـ ٢١٧.

(٢) هوشُعْبَة بن الْحجَّاج بن الْوَرْد واسطي الأَصل، يكنى أَبَا بسطَام، مَات سنة سِتِّينَ وَمِائَة، وَكَانَ من سَادَات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً، سمع قتادة، وروى عنه الأعمش. ينظر: رجال صحيح مسلم١/٢٩٩، ووفيات الأعيان ٢/٤٦٩.

(٣) هو حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري، إِمَام الحَدِيث، وَشَيخ أهل الْبَصْرَة فِي الْعَرَبيَّة، روى القراءة عرضًا عن عاصم وابن كثير، ومات في ذي الحجة سنة سبع وستين ومائة. ينظر: غاية النهاية١/٢٥٨، وبغية الوعاة ١/٥٤٨.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح صـ ٢١٨، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن ١/٣٧٨، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/٥٤٢.

(٥) هو عامر بن شراحيل، أبو عمرو الشعبي الكوفي الإمام الكبير المشهور، عرضا على أبي عبد الرحمن السلمي وعلقمة بن قيس، روى القراءة عنه عرضًا محمد بن أبي ليلى، ومات سنة خمس ومائة وله سبع وسبعون سنة. ينظر: غاية النهاية١/٣٥٠، وطبقات الحفاظ للسيوطي صـ ٤٠

"لأن أقرأ، وأسقط أحبّ إلى من أن أقرأ وألحن".[١]

وسوف أقوم بدراسة تطبيقية لبعض الأحاديث الشريفة، وعرضها، ومناقشتها لبيان أثرها في الدراسات النحوية.

استدل الزمخشري بقوله (ﷺ): " إذا ذُكر الصالحون فحيهلاً بعمر" على مجيء (حيهلاً) متعدياً بالباء.[٢] كما استدل على أن اسم التفضيل يفرد ويطابق إذا أضيف إلى معرفة، وقد اجتمع الوجهان في قوله (ﷺ): " ألا أخبركم بأحبكم إلي، وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطئون أكنافاً ..."الحديث.[٣] واستدل البصريون، والكسائي بقوله (ﷺ)[٤]: " فبها ونعمت" على فعلية (نعم وبئس).[٥] واستدل السيوطي بحديث "يا رُبَّ كاسية" على سبق (رُبَّ) بـ (ياء) من غير جواب شرط، وأفرد هذا الحديث لإثبات القاعدة النحوية (دون شاهد آخر معها)[٦].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٢٨/١.

(٢) ينظر: المفصل صـ ١٩٤، والحديث أخرجه ابن حنبل في مسنده ط/الرسالة ٤٧/٤٢ رقم ٢٥١٥٢ باب مسند الصديقة عائشة (رضي الله عنها).

(٣) ينظر: المفصل صـ ١٢٠، والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ٨٩/٢ رقم ٨٣٥ باب من اسمه محمد بلفظ: "إنَّ أحبكم إليّ أحاسنكم أخلاقاً، الموطئون أكنافاً ..."

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٢٨٠/٣٣ رقم٢٠٠٨٩ باب ومن حديث سمرة بن جندب عن النبي (ﷺ).

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٩/٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع٤٣٩/٢، والحديث الذي استدل به أخرجه البخاري في صحيحه٤٩/٢ رقم ١١٢٦ باب تحريض النبي (ﷺ) على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب. ومثله في صـ ٥٢٢: احتجاجه بحديث البخاري عن أبي برزة(رضي الله عنه):"غذوتُ مع رسول الله سبعَ غزوات أو ثمانيَ" بفتح الياء بلا تنوين على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف بلا تنوين؛ لأنه عطف على مضاف لمثله، كما يحذف أيضاً، ويبقى المضاف بلا تنوين عندما يعطف عليه مضاف لمثله، كما في قوله (ﷺ): "تحضين في علم الله ستة أو سبعة أيام"

ونلاحظ في هذه الأحاديث أن النحوين قد احتجوا بها، كما احتجوا بغيرها في كتبهم على قواعدهم النحوية، واعتبروا الحديث شاهداً مهماً من الشواهد النحوية يقوون به القاعدة النحوية حيناً مع شاهد آخر، ويستدلون به عليها حيناً آخر، وذلك عندما يكون الحديث هو الشاهد الوحيد على القاعدة ،كما في بعض الأمثلة السابقة، وكما في قوله (ﷺ):[1] "يا معشر الشباب مَن استطاع منكم الباءة فليتزوج، وإلا فعليه بالصوم فإنه وجاه". فقد أجمع النحويون على أنه لا يغرى إلا المخاطب، فإن جاء من إغراء الغائب شيء، حفظ ولم يقس عليه؛ نحو ما حكي عن بعض العرب: "عليه رجلاً ليسني"، ويعتبر هذا الحديث شاهداً على جواز إغراء الغائب، وإن كان قليلاً، وإنما ساغ ذلك لتقدم الخطاب[2]، وخرَّجه ابن عصفور على أن (الباء) زائدة في المبتدأ، كأنه قال: (وإلا فعليه الصومُ)، فلا يكون من الإغراء.[3] كما استدل ابن مالك بحديث[4]: "إنَّ مِن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون" على جواز حذف اسم (إنَّ) إذا فُهم معناه، وأن ذلك لا يختص بالشعر، بل إن وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره[5]. ففي هذا الحديث إشكال في لفظ (المصورون)، وكان القياس (المصورين) بالنصب على جعلها اسماً لـ (إنَّ) وأجازه الكسائي بالرفع على زيادة (مِن) في اسم (إنَّ) و(المصورون) الخبر. وأجاب عنه ابن مالك بأن الصحيح أن اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوف، والأصل (إنه) أي: الشأن، وقد حذف كما حذف في:(إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ) لأن زيادة(مِن) في اسم (إنَّ) غير معروفة[6]،ولكون الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على

---

(١) أخرجه النسائي في سننه ٥٧/٦ رقم ٣٢٠٨ باب الحث على النكاح.

(٢) ينظر: اللباب ٤٥٦/١، والمقرب ١٣٦/١، وإحكام الأحكام ١٦٩/٢، والعدة في إعراب العمدة ١٥٧/٣، والمساعد ٥٦٨/٢، والمقاصد الشافية ٤٩٣/٥، والتصريح ١٩١/١، وحاشية السيوطي على سنن النسائي ١٦٩/٤.

(٣) ينظر: المقرب ١٣٦/١.

(٤) أخرجه النسائي في سننه ٢١٦/٨ رقم ٥٣٦٤ باب ذكر أشد الناس عذاباً.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٣/٢.

(٦) ينظر: التسهيل صـ ٦٢، وشرح التسهيل ١٣/٢.

الأصح، والمعنى بِأباه لأنهم ليسوا أشد الناس عذاباً من سائر الناس.[١]

وفي الحديث إشكال آخر ذكره ابن مالك، وهو مجيء (مِن) زائدة في الإيجاب عند الكسائي، واستدل بهذا الحديث مع أن القاعدة أن (مِن) لا يكون المجرور بها عند سيبويه إلا نكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب، وجرها المعرفة، واختاره ابن مالك، لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، فمن النثر قوله تعالى[٢]: "ولقد جاءك من نبأ المرسلين"، وقول عائشة (رضي الله عنها)[٣]: "إن رسول الله (ﷺ) كان يصلي جالساً فيقرأ، وهو جالس، فاذا بقي من قراءته نحواً من كذا" بنصب (نحواً) على زيادة (مِن)، وجعل (قراءته) فاعلاً ناصباً (نحواً)، والأصل: (فإذا بقي قراءته نحواً من كذا)، ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:[٤]:

ويَنْمِـــي لهـــا حبُّهـــا عنـــدنا فمـــن قـــال مـــن كاشـــحٍ لـــم يَضِـــرْ

(١) ينظر: مغني اللبيب صـ ٥٦.

(٢) سورة الأنعام من الآية/ ٣٤.

(٣) أخرجه أبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم ٣٢٧/٢ رقم١٦٥٧ باب الصلاة قائماً وقاعداً. أما رواية البخاري فقد وردت(نحوٌ) بالرفع ينظر: صحيح البخاري ٤٨/٢ رقم ١١١٩ باب إذا صلى قاعداً ثم صحّ أو وجد خفة تمم ما بقي.

(٤) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق. مات سنة ٩٣هـ. ينظر: الأعلام ٥٢/٥، والبيت من المتقارب لعمر بن أبي ربيعة، وفي ديوانه ص١٤٣، والشاهد فيه: مجيء (مِن) زائدة في الإيجاب، ومجرورها نكرة، وذكر ابن هشام أنه مذهب الكوفيين استدلوا بهذا البيت، وهو مخالف لمذهب سيبويه الذي اشترط لجواز زيادة (مِن) شرطين، هما كون مجرورها نكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام وأجازه الأخفش بلا شرط. وإليه ذهب ابن مالك؛ لثبوت السماع بذلك، نظماً ونثراً. واستدل بهذا البيت على مجيئه في النظم،. ينظر: الجنى الداني ص٣١٨، ومغني اللبيب ص٤٢٨، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٢٩/٥.

أراد: (فما قال كاشح لم يضر).[١] ومع أن ابن مالك قد اختار مذهب الأخفش في جواز زيادة (مِن) في الإيجاب، وجرها المعرفة إلا أنه اعترض على جواز ذلك في حديث (إنَّ مِن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون) إذ يترتب على ذلك زيادة (مِن) في اسم (إنَّ)، وهو غير معروف.[٢] ومن المشكل أيضاً قوله (ﷺ)[٣]:" إنَّ قعر جهنم سبعين خريفاً" بالياء، حيث نصب (سبعين)، وحقه أن يكون بالواو(سبعون) على جعله خبراً لـ (إنَّ)، وحمله ابن هشام على أن (سبعين) ظرف و(القعر) مصدر (قعرت البئر) إذا بلغت قعرها، أي: إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً[٤].

كما أن هناك كثير من الأحاديث ذكرها النحويون لمجرد التمثيل على القاعدة النحوية، ومن ذلك: تمثيل ابن مالك لعدم جواز حذف الخبر إن كان كوناً مقيداً، لم يدل عليه دليل بنحو: (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم، ولولا عمر عندنا لهلك)، ومنه قوله (ﷺ)[٥]:" لولا قومُك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم "[٦]، ومثَّل بحديث عمر (رضي الله عنه)[٧]: "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب" على

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٣٨/٣، ١٣٩.

(٢) ينظر: السابق ١٣/٢.

(٣) أخرجه البزار في مسنده ١٥٧/١٧ رقم ٩٧٦٥ باب مسند أبي حمزة، أنس بن مالك.

(٤) ينظر: مغني اللبيب صـ ٥٦.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٧/١ رقم ١٢٦ باب من ترك بعض الاختيار، مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه، بلفظ:" حديثٌ عهدهم"، قال ابن الزبير(بكفرٍ) لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين".

(٦) ينظر: شرح التسهيل٢٧٦/١.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ١١١/٥ رقم ٤١١٢ باب غزوة الخندق، وهي الأحزاب.

مجيء خبر (كاد) مضارعاً مقروناً بـ (أنْ) قليل[1].

وبنظرة دقيقة في الشواهد السابقة نجد أنها قد تنوعت على ثلاثة صور:

- **الأولى:** مجيء الحديث للاستشهاد، والاحتجاج على القاعدة النحوية، وهو في هذه الحالة لا يخلو أن يكون معه شاهد آخر يعضد القاعدة النحوية أم لا.
- **والثانية** مجيء الحديث به إشكال، فيتناوله النحوي بالدراسة لبيان هذا الإشكال، والجواب عنه بما يتناسب مع القاعدة النحوية.
- **والثالثة** مجيء الحديث لمجرد التمثيل على القاعدة النحوية.

ويبدو لي أنه لا فضل للنوع الأخير في إثراء الدراسات النحوية؛ إذ إن الحديث (الشاهد) في هذا النوع مجرد مثال كغيره من الأمثلة التي جاءت على القاعدة النحوية، بخلاف النوعين السابقين، فإن لهما أكبر الأثر في الدراسات النحوية بإثرائها وتطويرها، حيث إن النوع الأول (وهو الاحتجاج بالحديث على القاعدة النحوية) قد يضع أيدينا على قواعد جديدة لم يتطرق إليها النحويون، كما حدث في إغراء الغائب، فإن العرب لم تكن تغري إلا المخاطب، وكذلك جواز بعض ما اعتبره النحويون شاذاً أو ضرورة شعرية بما

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩١. ومثله تمثيله على تمييز المركب بمائة بقول جابر(رضي الله عنه): "كنا خمس عشرة مائة"، وحديث البراء (رضي الله عنه): "كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة" ،وعلى إعمال اسم المصدر بحديث الموطا: "مِن قُبلة الرجلِ امرأتَه الوضوءُ"، وعلى استعمال (مِن) الجارة لابتداء الغاية الزمانية بقول عائشة (رضي الله عنها):" فجلس رسول الله (ﷺ)، ولم يجلس عندي في يوم قيل فيَّ ما قيل"، وقول أنس (رضي الله عنه): "فلم أزل أُحبُّ الدُّبَاء من يومئذٍ"، وفي باب القسم تمثيله على استغناء الفعل الماضي المتصرف باللام نثرا بحديث امرأة من غفار أنها قالت: "والله لنزل رسول الله (ﷺ) إلى الصبح، فأناخ"، وحديث سعيد بن زيد: أشهد إذا سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "مَن أخذ شبراً من أرضٍ ظلماً" الحديث. ينظر أمثلته على الترتيب في شرح التسهيل ٢/ ٤٠٨ ، ٣/ ١٢٣ ،١٣٢،٢١٤.

ورد في الحديث، ومن ذلك: ما استدل به ابن هشام في جواز إضافة المصدر لمفعوله ورفع فاعله،وأنه ليس ضرورة بالحديث[1]. حتى إن جاء الحديث استدلالاً على قواعد موجودة كان فيه تأكيد لهذه القواعد، وبيان أنها لم توجد في القرآن الكريم أو كلام العرب فحسب بل أيضاً موجودة في السنة النبوية الشريفة، وفي هذا اطمئنان على ثبوت القاعدة النحوية، وإثراء الدراسات النحوية.

والنوع الثاني، وهو الاستدلال بالأحاديث المشكلة، وبيان وجه إشكالها، والإجابة عنه، فواضح فيه إثراء حركة الدراسات النحوية حيث إن العالم النحوي يتناول هذا الحديث المشكل بالإعراب،ويُبين وجه إشكاله، ويحاول إخراجه على وجه صحيح من العربية إن أمكن، وإلا ردَّه إلى الندرة.

هذا هو الحديث النبوي الشريف الذي أثَّر تأثيراً واضحاً في إثراء وتطور حركة الدراسات النحوية. ويتضح هذا من الكم الهائل من الدراسات النحوية المتعلقة بالسنة الشريفة، وإذا طالعنا كتب النحاة بداية من سيبويه حتى الآن نجد أنَّ الحديث يقف جنباً إلى جنب مع غيره من المصادر النحوية التي اعتمد عليها النحاة في التقعيد النحوي، وإن لم يكن بالقوة التي عليها غيره من المصادر عند النحاة القدامى، ومع ذلك قد رأينا أثره الكبير على الدراسات النحوية، فما بالنا بالشعر الذي اعتمد عليه النحويون، وجعلوه في المقام الأول في التقعيد النحوي، حتى فاق استدلالهم به استدلالهم بالقرآن الكريم، وخير شاهد على ذلك: ما نجده عند سيبويه، والمبرد، والفراء، فإذا قمنا بعمل احصائية للشواهد عندهم نجد أن عدد الشواهد الشعرية في المقام الأول، تليها الشواهد القرآنية، وقد أثرت هذه الشواهد جملة في إثراء حركة الدراسات النحوية بما لا يخفى على الناظر في هذا التراث العربي الضخم، وسيستمر التأليف إلى ما شاء الله (تعالى). ومن هذه المؤلفات التي تناولت الحديث الشريف بالدراسات النحوية: إعراب الحديث الشريف للعكبري تحقيق حسن موسى الشاعر (رسالة دكتوراه)، والعدة في إعراب العمدة لابن

(١) قوله(ﷺ): " وحج البيتِ من استطاع إليه سبيلاً" . البحث صـ ٦.

فرحون، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، وعقود الزبرجد للسيوطي، ثم توالت بعد ذلك المؤلفات حول الحديث النبوي الشريف، وظهرت كثير من الكتابات الجادة التي اهتمت بمعالجة موقف المتقدمين، والمتأخرين من الاحتجاج به، وأخرى اهتمت بإعرابه، ومن هذه المؤلفات: كتاب الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور/ محمد ضاري حمادي، وكتب إعراب الحديث دراسة تحليلية لمحمد سليمان القضاه، والاستشهاد في النحو العربي لعثمان فكي (رسالة ماجستير)، والحديث النبوي الشريف في النحو العربي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي (الكتابان لمحمود فجَّال)، وإعراب الشواهد القرآنيه والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى، وبل الصدى لابن هشام الانصاري لرياض بن حسن الخوام، ونحو اللغة العربية للدكتور/ محمد أسعد النادري الذي تضمن اثنين وعشرون شاهداً إعرابياً من الحديث النبوي الشريف.

أما القران الكريم فقد اهتم النحويون به أيَّما اهتمام فلا يخلو كتاب نحوٍ من الشواهد القرانية، وهناك مؤلفات استقلت به؛ نحو: معاني القرآن للفراء، وإعراب القرآن للزجاج، والبيان في إعراب القرآن لابن الأنباري، وإعراب القرآن للنحاس، وإعراب القرآن لابن النحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي، وإعراب القرآن للعكبري، وغيرها.

وفي الشعر:

شرح أبيات سيبويه للسيرافي، وشرح أبيات مشكلة الإعراب للفارسي، وشرح لامية الشنفري للعكبري، وشرح شواهد المغني للسيوطي، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام لشيخ زاده، وشرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (معاصر) احتوى على أربعة آلاف شاهداً شعرياً لمحمد بن محمد بن حسين شرَّاب. وفي النهاية أقول: إن مصادر السماع (سواء أكانت من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو كلام العرب شعراً ونثراً) لا يخلو منها كتاب نحوٍ، وقد خُصصت لكل واحدة منها مؤلفات مستقلة، وأدى تنوع هذه المصادر، وتنوع طرق تناولها من قبل الدارسين إلى إثراء الدراسات النحوية خاصة، واللغة العربية على وجه العموم. كما أن

تنوع هذه المصادر يتيح لنا فهماً أعمق للنحو، ويساعد على تحليل النصوص تحليلاً دقيقاً، وتصحيح الأخطاء النحوية، ويقدم لنا طرقاً مختلفة لفهم النحو.

الخاتمة

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين بلسان عربي مبين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً،

وبعد:

فقد توصلت من هذا البحث إلى النتائج التالية:

١- الشاهد هو الأساس في توثيق اللغة، والاحتجاج لقواعدها، وحفظها من الضياع. وقد وضع النحويون قواعد ومعايير للشاهد النحوي تكفل له النقاء، فما اتفق منها مع هذه المعايير أخذوه ،ومالم يتفق ردوه وحكموا عليه بالشذوذ أو الضرورة، أو الندرة. كما ظل الشاهد أيضاً الأساس الذي اعتمد عليه النحاة فى تقعيد القواعد، فهو دليل الحكم، وسند القاعدة التى ارتكزوا عليها ،فكان أقومه عندهم ما كان أقوى حجة.

٢- اعتماد القرآن الكريم مصدراً مهماً في التقعيد؛ لأنه أوثق الشواهد النحوية، وأقواها حجة، فلا يخلو كتاب نحوٍ من الشواهد القرآنية، وهناك مؤلفات استقلت به؛ كمعاني القرآن للفراء ،وإعراب القرآن للزجاج،وغيرهما، وفي ذلك إثراء للدراسات النحوية. وفي المقابل نجد تعنت بعض النحويين، وجرأتهم على القراءات القرآنية، ومحاولة إخضاعها لأقيستهم النحوية، وعدم تورعهم في الحكم عليها بالخطأ أو اللحن حتى لو كانت القراءة متواترة،وقد تقدم ما يدلل على ذلك في البحث، كما في قراءة (معائش)، و(هُثُوب الكفار)،و"لْيقطع" بسكون اللام، و(والأرحامِ) بالكسر[١].

٣- اعتماد الحديث مصدراً في التقعيد، وما أثاره المانعون في عدم الاستدلال به دعوى بلا دليل.

(١) ينظر: البحث صـ ٩٠٢-٩٠٣

٤- إثراء الحديث النبوي الشريف لقواعد اللغة من خلال مجيئه لاستنباط قواعد جديدة، وتقوية بعض الاستعمالات الضعيفة، وتعضيد مذهب من المذاهب النحوية[١]،وتطور حركة الدراسات النحوية بهذا الكم الهائل من الدراسات النحوية المتعلقة بالسنة الشريفة.[٢].

٥- تنوعت شواهد الحديث نفسها ما بين الاحتجاج على القاعدة النحوية، والتمثيل لها[٣]. كما لعبت الأحاديث المشكلة دوراً هاماً في إثراء حركة الدراسات النحوية.[٤]

٦- وضع الحديث أيدينا على قواعد جديدة لم يتطرق إليها النحويون، كما حدث في إغراء الغائب[٥] ، كما دلل الحديث على جواز بعض ما اعتبره النحويون شاذاً أو ضرورة شعرية، ومن ذلك إضافة المصدر لمفعوله، ورفع فاعله[٦]، فلا داعي حينئذٍ لحمل القاعدة على الضرورة أو الشذوذ.

٧- لعب تنوع مصادر السماع دوراً هاماً في فهم أعمق للنصوص النحوية، وتحليلها تحليلاً دقيقاً، وتصحيح الأخطاء النحوية، وثبوت القاعدة وتأكيدها، وذلك أن القاعدة إذا انطبقت على أكثر من مصدر من مصادر السماع تأكدت، وفي هذا إثراء للدراسات النحوية.

٨- اعتماد النحويين الشعر مصدراً للتقعيد النحوي، بل وجعلوه في المقام الأول ، وكذلك وجواز استشهاد بعضهم بشعر العرب مجهول القائل(كما فعل الكوفيون) بهدف إثبات مذهبه النحوي، مما أدى إلى كثرة الاعتراضات، وتعدد أوجه الاختلاف.

---

(١) ينظر: التمهيد صـ٩٠٠

(٢) ينظر: أمثلة لذلك في البحث ص٩١٨

(٣) ينظر: البحث صـ ٩١٤-٩١٥.

(٤) ينظر: البحث صـ ٩١٤-٩١٥.

(٥) ينظر: البحث صـ ٩١٤.

(٦) البحث صـ ٨٩٨.

٩- أثَّرت الأمثال العربية التي استشهد بها النحويون في الدراسات النحوية، وأيضاً تناولها الدارسون بدراسات مستقلة على نحو ما فعله د/محمد أحمد خضير في كتابه: (ظواهر نحوية في الأمثال العربية).

وفي النهاية أقول: إن مصادر السماع سواء أكانت من القرآن أو الحديث أو الشعر أو الأمثال لا يخلو كتاب نحوٍ من الاستشهاد بها في التقعيد النحوي، وقد خُصصت لكل واحدة منها مؤلفات مستقلة، ولعب تنوع هذه المصادر دوراً هاماً في إثراء حركة الدراسات النحوية بما لا يخفى على الناظر في هذا التراث العربي الضخم، وسيستمر التأليف إلى ما شاء الله(تعالى).

وهذا غيض من فيض، والله من وراء القصد، والهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

١. الاستشهاد والاحتجاج باللغه د/ محمد عيد، ط/ ٣ ١٩٨٨ م عالم الكتب
٢. أصول التفكير النحوي د/ علي أبو المكارم، ط/ دار غريب القاهرة ط/ ١ ٢٠٠٦ م
٣. الأصول في النحو لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٤. أصول النحو العربي أ.د/ محمد خان مطبعه جامعه محمد خيضر بسكره ٢٠١٢ م
٥. إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس،تعليق: عبد المنعم خليل ،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب، بيروت،ط/١، ١٤٢١ هـ
٦. الاقتراح في أصول النحو للسيوطي،ضبطه:عبد الحكيم عطية،دار البيروتي، دمشق ،ط/٢، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م
٧. الألغاز النحوية لجلال الدين السيوطي،ط/المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٣ م
٨. الأمثال العربية القديمة للمستشرق: رودلف زلهايم،تح:رمضان عبد التواب،دار الأمانة/ الرسالة بيروت ط/١ ١٣٩١ هـ،١٩٧١م
٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين لأبي البركات،كمال الدين الأنباري،المكتبة العصرية،ط/١ ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م
١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،دار،من دون طبعة.
١١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي/تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية – لبنان / صيدا
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى، الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية
١٣. تحرير الرواية في تقرير الكفاية لمحمد بن الطيب ،تح:علي حسين البواب، دار العلوم الرياض،ط/١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

١٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان،تح: حسن هنداوي،دار القلم،دمشق (ج٥:١)،ج٦:آخره:دار كنوز إشبيليا ،ط/١
١٥. التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله الأزهري،دار الكتب-بيروت-لبنان،ط/١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
١٦. التعليقه على المقرب لابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، تح:جميل عبد الله عويضة ٢٠٠٤،ط/١
١٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش،تح:علي محمد فاخر وآخرون ،دار السلام بالقاهرة،ط/١، ١٤٢٨هـ
١٨. تهذيب اللغة للأزهري،تح: محمد عوض مرعب،دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط/١،٢٠٠١م.
١٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي،تح: عبد الرحمن علي سليمان،دار الفكر، ط/١٤٢٨١ هـ - ٢٠٠٨م.
٢٠. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي،تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش،دار الكتب القاهرة ،ط/٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م
٢١. الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي،تح: د. فخر الدين قباوة،ط/٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٢٢. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل،دار الكتب، بيروت،لبنان،ط/١، ١٤١٣هـ
٢٣. حاشية السندي على سنن النسائي للسيوطي، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ،ط/٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦
٢٤. الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه،تح:عبد العال سالم مكرم ،دار الشروق بيروت ،ط/٤، ١٤٠١ هـ
٢٥. حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة ،تح: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة

٢٦. الحجة للقراء السبعة للفارسي،تح:بدر الدين قهوجي،وبشير جويجابي، دار المأمون دمشق/ بيروت،ط/٢، ١٤١٣هـ،١٩٩٣م
٢٧. الحديث النبوي في النحو العربي د/ محمود فجال، أضواء السلف ط/ ٢ ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م
٢٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي،تح:عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي/القاهرة ،ط/٤، ١٤١٨ هـ،١٩٩٧م
٢٩. دراسات في العربية وتاريخها للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر ط/ ١ ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م سورية لبنان الكويت
٣٠. الدراسات النحويه واللغويه عند الزمخشري د/ فاضل صالح السامرائي ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م مطبعة الإرشاد بغداد
٣١. رجال صحيح مسلم لأبي بكر بن مَنْجُويَه،تح:عبد الله الليثي،دار المعرفة - بيروت،ط/١٤٠٧،١هـ
٣٢. زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن بن مسعود نور الدين اليوسي،تح:محمد حجي، ومحمد الأخضر،الشركة الجديدة دار الثقافة بالمغرب ،ط/١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
٣٣. السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد،تح: شوقي ضيف،دار المعارف مصر،ط/١٤٠٠،٢هـ
٣٤. السنن الصغرى للنسائي لأحمد بن شعيب النسائي،تح: عبدالفتاح أبو غدة ،مكتب المطبوعات بحلب،ط/٢، ١٩٨٦،١٤٠٦
٣٥. شرح تسهيل الفوائد لابن مالك،تح:د.عبد الرحمن السيد،د.محمد بدوي المختون،ط/هجر،ط/١(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)
٣٦. شرح جمل الزجاجي لابن خروف الاشبيلي تحقيق ودراسه،تح:سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩هـ
٣٧. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،قدم له/فواز الشعار إشراف:د/ إيميل بديع يعقوب، دار الكتب بيروت ط/ ١ ١٤١٩هـ،١٩٩٨م

٣٨. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ،تح:د/ يحيى بشير مصري ط/١ ١٤١٧هـ،١٩٩٦ م،الإداره العامة للثقافة والنشر بالجامعة

٣٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لجمال الدين بن هشام،تح: عبد الغني الدقر،الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٤٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدرالدين بن مالك ، تح:محمد باسل عيون السود ، دار الكتب،ط/١، ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠ م

٤١. شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ، قدم له: د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب، بيروت ، لبنان ، ط/١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٤٢. الشواهد والاستشهاد في النحو لعبدالجبارعلوان النايلة(ماجستير) إشراف:كمال إبراهيم ط/ ١ ١٣٩٦هـ،١٩٧٦م الزهراء بغداد

٤٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت، ط /٤ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٤٤. صحيح البخاري ،لمحمد بن إسماعيل البخاري،تح: محمد زهير بن ناصر الناصر،دار طوق النجاة ،ط/١، ١٤٢٢هـ

٤٥. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج،تح: محمد فؤاد عبد الباقي ،دار إحياء التراث العربي – بيروت

٤٦. طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت،ط/١ ، ١٤٠٣ هـ

٤٧. العُدّة في إعراب العُمدَة لبدر الدين عبدالله بن فرحون،تح: مكتب الهدي، دار البخاري بالدوحة ،ط/١،(من دون تاريخ).

٤٨. عمدة الكتاب للنَّحَّاس، تح:بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، والجفان والجابي، ط/١٤٢٥١هـ – ٢٠٠٤م.

٤٩. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر

٥٠. القراءات القرانية تاريخها ثبوتها حجيتها وأحكامها لعبد الحليم بن محمد الهادي قابه/الغرب الإسلامي ط/١
٥١. القراءات القرانية تاريخ وتعريف د/ عبد الهادي الفضلي مركز الغدير للنشر بيروت لبنان ط/ ٤ سنة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
٥٢. الكتاب لسيبويه،تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٣. اللامات للزجاجي،أبو القاسم، تح: مازن المبارك،دار الفكر- دمشق، ط/١٤٠٥،٢هـ -١٩٨٥م.
٥٤. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري،تح: د.عبد الإله النبهان، دار الفكر،دمشق،ط/١ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
٥٥. لسان العرب لجمال الدين بن منظور، دار صادر – بيروت، ط/٣ من دون تاريخ.
٥٦. اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي،عمادة البحث العلمي بالمدينة ، ط/١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٥٧. لمع الأدله في أصول النحو لأبي البركات الأنباري،تح:أحمد عبد الباسط، دار السلام ط/ ١ ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
٥٨. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى،تح: محمد فواد سزگين ،مكتبة الخانجى القاهرة، ط/ ١٣٨١ هـ
٥٩. مجمع الأمثال للميداني،تح: محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار المعرفة للنشر – بيروت، لبنان
٦٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية،تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب بيروت،ط/،١ ١٤٢٢ هـ
٦١. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده،تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية،بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٦٢. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد،المكتبة العصرية،والدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط/٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٦٣. مدرسه الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي ط/ ٢ ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م مطبعه مصطفى البابي الحلبي بمصر

٦٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

٦٥. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل،تح:محمد كامل بركات،جامعة أم القرى (دار الفكر دمشق،دار المدني جدة) ،ط/١، ١٤٠٥هـ.

٦٦. المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط/٢، ١٩٨٧م

٦٧. مسند أحمد بن حنبل،تح: شعيب الأرنؤوط،وعادل مرشد،إشراف:عبد الله بن عبد المحسن،الرسالة،ط/١، ١٤٢١هـ،٢٠٠١ م

٦٨. مسند أبي داود الطيالسي لأبي داود سليمان بن داود،تح:محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط/١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م

٦٩. مسند الشهاب القضاعي،تح:حمدي عبدالمجيد السلفي، الرسالة،ط/١٩٨٦،١٤٠٤،٢

٧٠. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب،تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة–بيروت،ط/٢، ١٤٠٥ هـ

٧١. المصنف للصنعاني،تح: حبيب الرحمن الأعظمي،المجلس العلمي الهند يطلب من: المكتب الإسلامي بيروت،ط/٢، ١٤٠٣هـ

٧٢. معانى القرآن للأخفش لأبي الحسن الأخفش،تح: هدى محمود قراعة ،مكتبة الخانجي القاهرة ،ط/١، ١٤١١ هـ،١٩٩٠ م

٧٣. معاني القرآن للفراء،تح: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية،ط/١
٧٤. معاني القرآن للكسائي، أعاد بنائه د/ عيسى شحاته عيسى الناشر دار قباء بالقاهره ط/ ١٩٩٨ م
٧٥. المعجم المفصل في النحو العربي د/ عزيزه فوّال دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م
٧٦. معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس،تح: عبد السلام محمد هارون،دار الفكر،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧٧. المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة،تح:إبراهيم مصطفى/أحمد الزيات/حامد عبدالقادر/محمد النجار، دار الدعوة.
٧٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام،تح: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر،دمشق،ط/٦، ١٩٨٥
٧٩. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري،تح: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت،ط/١ ،١٩٩٣م
٨٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي،تح:عياد الثبيتي(ج٣)،معهد البحوث،وإحياء التراث،ط/١، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م
٨١. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني،تح:علي محمد فاخر،أحمد محمد توفيق ،وعبد العزيز محمد فاخر،دار السلام القاهرة ،ط/١، ١٤٣١ هـ،٢٠١٠ م
٨٢. المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
٨٣. مقدمة ابن الصلاح لتقي الدين ابن الصلاح،تح: نور الدين عتر،دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦
٨٤. المقرب لابن عصفور،تح:أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ط/١٣٩٢،١هـ- ١٩٧٢م
٨٥. من تاريخ النحو العربي لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، مكتبة الفلاح للنشر

٨٦. منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، دار الكتب العلمية ،ط/١، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م

٨٧. منهج السالك في الكلام على ألفيه ابن مالك لأبي حيان أضواء السلف ط/ ١٩٤٧م

٨٨. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د/ خديجة الحديثي دار الرشيد للنشر ١٩٨١ م

٨٩. النحو العربي للدكتور مازن المبارك ط /١ ١٣٨٥هـ ، ١٩٦٥م

٩٠. النشر في القراءات العشر لابن الجزري،تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]

٩١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي،تح: عبد الحميد هنداوي،ط/ المكتبة التوفيقية – مصر.